ADNIC

شركة أبوظبي الوطنية للتأمين

ABU DHABI NATIONAL INSURANCE COMPANY

تأمينٌ تَعتَمِدُ عَليهِ

# التقرير السنوي

# 2014

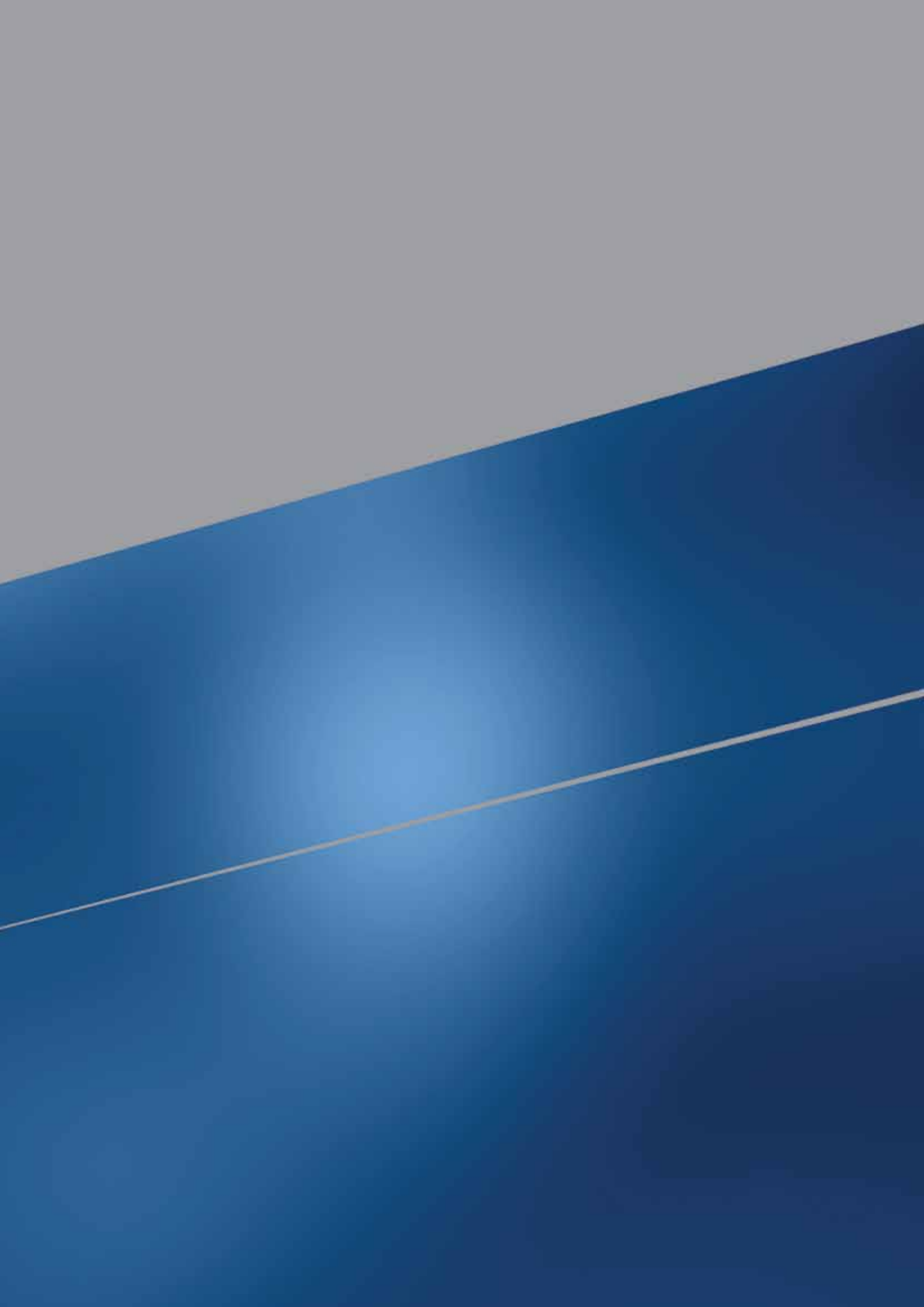

المغفور له بإذن اللّه
صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
**أول رئيس لدولة الإمارات العربية المتحدة**

صاحب السموّ
الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان

**رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،**
**وحاكم إمارة أبوظبي**

صاحب السموّ
الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

**ولي عهد أبوظبي،**
**نائب القائد الأعلى للقوات المسلّحة**

صاحب السموّ
الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

**نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء،**
**حاكم دبي**

قائمة

# المحتويات

1 التوسّع الجغرافي

3 أعضاء مجلس الإدارة

5 كلمة رئيس مجلس الإدارة

7 كلمة الرئيس التنفيذي

11 فريق شركتنا

15 رؤيتنا ومهمتنا

16 نبذة عن شركتنا

17 قيمنا الراسخة

17 ركائزنا الإستراتيجية

18 تقديرنا العالمي

19 حوكمة الشركة

23 التزامنا المؤسسي تجاه المجتمع

25 مركزنا المالي القوي

29 تقريرنا المالي

78 عناوين مكاتبنا

# التوسّع الجغرافي لشركة أبوظبي الوطنية للتأمين

المكتب الرئيسي

الفروع

مراكز البيع والخدمة

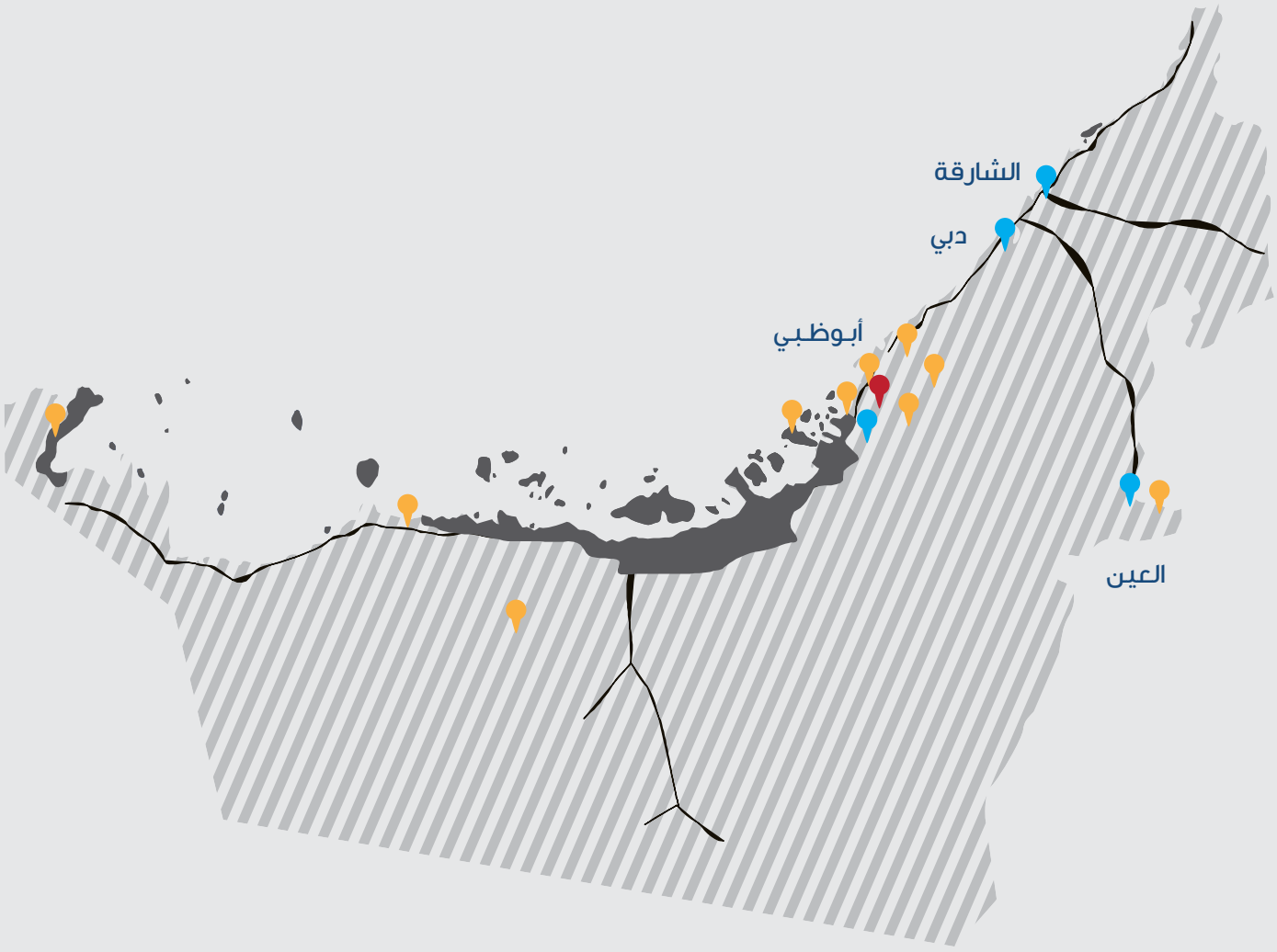
الشارقة
دبي
أبـوظـبي
العين

# أعضاء
# مجلس الإدارة

معالي/خليفة محمد الكندي
**رئيس مجلس الإدارة**

الشيخ/محمد بن سيف آل نهيان
**نائب رئيس مجلس الإدارة**

الشيخ/ذياب بن طحنون آل نهيان
**عضو**

سعادة/أحمد علي الصايغ
**عضو**

سعادة/سلطان راشد الظاهري
**عضو**

السيد/غانم علي حمودة الظاهري
**عضو**

السيد/محمد عبد العزيز المهيري
**عضو**

السيد/خليفة سلطان السويدي
**عضو**

السيد/عبدالله خلف العتيبة
**عضو**

# كلمة رئيس مجلس الإدارة

معالي خليفة محمد الكندي

نيابة عن مجلس إدارة شركة أبوظبي الوطنية للتأمين، يسرنا أن نقدم التقرير السنوي الثاني والأربعين مصحوباً بالبيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

بالرغم من التحديات الجوهرية خلال عام 2014، فقد حققت الشركة تقدماً في عدة أمور إستراتيجية من شأنها وضع أسس لنمو الشركة في المستقبل. ويبقى تركيز مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على تحقيق النمو والقيمة للمساهمين. إن أولوياتنا ضمان بقاء الشركة كشركة رائدة في سوق التأمين وتقديم خدمة متميزة لعملائنا. ومن خلال الإدارة الجديدة للشركة سيكون الأداء موجه نحو التحسينات التشغيلية والتجارية والإستراتيجية.

إن الشركة تدعم بشكل تام مبادرات حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لتحسين حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والتوطين. إن إلتزامنا لأبشر في عام 2014، وهو برنامج مخصص لدعم مواطني الدولة الباحثين عن عمل في القطاع الخاص، لايزال من أولويات الشركة. وسنواصل تقديم الدعم الكامل لهذه المبادرة في عام 2015. كما واستمر دعمنا لحملة «البيت متوحّد» التي أطلقها موظفو ديوان وليّ عهد أبوظبي إحتفالاً بوحدة الوطن وتعزيزاً للتلاحم والتضامن في جميع أنحاء الإمارات السبع.

بالنيابة عن مساهمي وإدارة الشركة، يعبّر مجلس الإدارة عن خالص تقديره وإمتنانه لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان (حفظه اللّه)، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم إمارة أبوظبي، وإلى سمو وليّ عهده الأمين الشيخ محمد بن زايد آل نهيان لدعمهما المتواصل للشركة خاصة وقطاع الأعمال بشكل عام.

**خليفة محمد الكندي**
رئيس مجلس الإدارة

# كلمة الرئيس التنفيذي

السيد
أحمد
إدريس

يطيب لي أن أقدم لكم نتائج الشركة التشغيلية والمالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

## البيئة التشغيلية

إن الهبوط الذي حدث مؤخراً في أسعار النفط العالمية قد يكون له تأثير محدود على المدى القصير في النمو الاقتصادي لاسيما أنه وبنجاح ملحوظ سعت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لتقليل اعتمادها على النفط والانتقال إلى اقتصاد يعتمد على التنوع في مصادر الدخل. ووفقاً لذلك، فإننا نتوقع بأن التأثير على صناعة التأمين سيكون محدوداً، ومع ذلك، فإنه من المهم أن نعيد النظر في إستراتيجيات التسعير لدينا لضمان ربحية مستدامة لمساهمينا. وفي الوقت نفسه، إذا وضعنا في الاعتبار الفرص الاقتصادية المتاحة على المدى المتوسط والبعيد، فإنه من الأهمية بمكان أن نواصل الاستثمار في التكنولوجيا وفي تطوير منتجات جديدة والإرتقاء بمستوى خدماتنا.

شكلت الأنظمة واللوائح المعلنة مؤخراً من قبَل هيئة التأمين لدولة الإمارات العربية المتحدة إطاراً تنظيمياً جديداً يتعلق بملاءة رأس المال والمخصصات الفنية، وإدارة المخاطر، وتخصيص الأصول، والسياسات المحاسبية والتقارير المالية. وفي السنوات الأخيرة، اتخذت الشركة العديد من المبادرات نحو التوافق والامتثال مع اللوائح الجديدة. نحن على ثقة من أن الإطار التنظيمي الجديد سوف يعزز الاستقرار والشفافية في سوق التأمين، ويوفر الأرضية لمنافسة صحية تساهم في دعم نمو صناعة التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة.

## عمليات التأمين

### إجمالي الأقساط المكتتبة

إرتفع إجمالي الأقساط المكتتبة بنسبة 9% لتصل إلى 2.63 مليار درهم من 2.41 مليار درهم لعام 2013، وذلك يرجع إلى النمو بشكل رئيسي في قطاع التأمين التجاري.

### الأقساط المحتفظ بها

انخفضت النسبة الإجمالية للأقساط المحتفظ بها في عام 2014 إلى 54% من 58% في عام 2013. لقد أسهم اكتتاب مخاطر معقدة ذات قيمة عالية خلال العام إلى الانخفاض في معدل الأقساط المحتفظ بها.

## صافي نتائج الإكتتاب

بلغ صافي خسائر الإكتتاب لعام 2014 157 مليون درهم مقارنة بصافي أرباح اكتتاب بلغ 266 مليون درهم لعام 2013. لقد تأثرت الربحية التقليدية لفروع أعمال التأمين العقارية، البحرية والجوية سلباً بخسائر

ذات نوعية غير متكررة ولكن ذات قيم عالية. أما فيما يتعلق بقطاع التأمين الشخصي، فإنه وعلى الرغم من اتخاذنا إجراءات حازمة لإعادة ترتيب فرعي التأمين الصحي والمركبات، فإن نتائجنا لعام 2014 تعكس خدمة هذه المحافظ التي تتسبب بالخسارة.

ولكي نتمكن من الوفاء بالتزاماتنا المستقبلية بشكل فعال، فقد قمنا في عام 2014 بتعزيز الاحتياطيات الفنية، إضافةً للتأكيد على مواصلة انتهاج سياسة إكتتابية محافظة. وهذا بدوره سوف يؤدي إلى عودة الشركة إلى ما دأبت عليه من تحقيقها للنجاحات خلال مسيرتها الطويلة.

## النتائج المالية

### المصروفات الإدارية والعمومية

في حين أننا تمكنا من احتواء معدلات المصاريف التشغيلية، فإن الزيادة في إجمالي المصروفات تعكس بشكل رئيسي مخصصات ديون مشكوك في تحصيلها إضافية لحسابات محددة، فضلاً عن تعزيز المخصصات العامة.

### صافي دخل الاستثمار

ارتفع معدل صافي دخل الاستثمار بمعدل 7% تقريباً ليبلغ 106 مليون درهم لعام 2014 مقابل 100 مليون درهم لعام 2013. وهذا يرجع أساساً إلى العوائد المتحققة من تأجير عقاراتنا، دخل السندات والودائع، بالإضافة إلى توزيعات الأرباح في العام 2014.

### صافي الربح

بلغ صافي خسارة الشركة لعام 2014 280 مليون درهم مقارنة مع صافي أرباح بلغ 156 مليون درهم في عام 2013. إن قرار التقوية الإضافية لإحتياطياتنا الفنية يعكس القوة المالية للشركة لاستيعاب هذه الخسارة في عام 2014.

### التوقعات

خلال عام 2014، قامت الشركة بسلسلة من المبادرات التي وضعت الشركة بموقع جيد في ظل الخلفية الاقتصادية الحالية والإطار التنظيمي الجديد الذي نعمل فيه. إن التزامنا المستمر بالخدمة والمنتجات والابتكار سيبقى محورياً في إستراتيجية أعمالنا. وبممارسات اكتتاب انتقائية ومتحفظة، أنا واثق من أن هذه الإستراتيجية سوف تعيد الشركة إلى الربحية وتضيف إلى حقوق المساهمين.

## التغيير في السياسات المحاسبية

خلال العام 2014، غيّرت الشركة سياساتها المحاسبية لاحتياطي الأقساط غير المكتسبة، عمولات إعادة التأمين غير المكتسبة، وتكلفة الحيازة المؤجلة اعتباراً من الأول من يناير 2014. إن هذا التغيير يضمن أن مستخدمي البيانات المالية سيقدرون ويفهمون أن امتثال الشركة لأنظمة هيئة الإمارات للتأمين التي أعلن عنها مؤخراً، وبالتحديد في الإعتراف بالإيرادات بشكل أكثر دقة خلال فترة عقد التأمين. وعلاوة على ذلك، فإن هذه التغييرات تسمح للإدارة برسم إستراتيجيات أكثر فعالية، ووضع خطط عمل أكثر قوة لتعزيز ربحية الشركة.

## الخدمة المميزة

في شركة أبوظبي الوطنية للتأمين، نحن ندرك أن عملاءنا هم صميم عملنا، وأنه من واجبنا ضمان حصولهم على منتجات وخدمات عالية الجودة. وفي الوقت ذاته، سنستمر في تحسين عروضنا لعملائنا من خلال الابتكار المستمر في المنتجات والخدمات والتكنولوجيا. إن الشركة بوضع قوي للتكيف مع واقع الأعمال الجديد والاستفادة من الفرص المتاحة بما يعود بالنفع على عملائنا. ومثالاً على ذلك، ولنكون أقرب إلى عملائنا، فقد افتتحنا مؤخراً فرع المصفح في أبوظبي.

## التقدير

أود هنا أن أعرب عن خالص الامتنان لمجلس الإدارة على دعمه وثقته بالشركة و إدارتها، كما أود أن أشكر فريق إدارة الشركة والموظفين لعملهم الدؤوب. وأود أيضاً أن أشكر عملاء الشركة وشركاءنا في العمل على ثقتهم في الشركة.

أحمد إدريس
الرئيس التنفيذي

# فريق
## شركتنا

# الإدارة التنفيذية

**الصف الخلفي – من اليمين إلى اليسار**

**فايدياناثان سرينيفاسان**، رئيس الاكتتاب – دائرة اكتتاب خطوط المستهلكين

**فيجاي سينج**، رئيس دائرة التعويضات – تعويضات الخطوط التجارية

**هيما بادمانابان**، رئيس الاكتتاب – الخطوط التجارية لاكتتاب التأمين على الهندسة، والإنشاءات، والطاقة (منشآت)، والمسؤوليات، والتأمين على الأموال

**الأزهر شرف الدين**، رئيس دائرة إعادة التأمين

**جوغال مدان**، رئيس الاكتتاب – الخطوط التجارية لاكتتاب التأمين على الممتلكات، والطاقة (العمليات)، والطيران، والهياكل البحرية، والشحن

**مازن اللبدي**، رئيس التعويضات – دائرة تعويضات التأمينات الشخصية

**سوراب ساران**، رئيس دائرة العمليات

**الصف الأمامي – من اليمين إلى اليسار**

**أندرو ودوارد**، رئيس قطاع الأعمال

**طارق زيتون**، رئيس قطاع الحسابات الإستراتيجية

**حسين سمارة**، رئيس تقنية المعلومات

**عبدالله النعيمي**، رئيس الموارد البشرية والشؤون المؤسسية

**رائد حدادين**، رئيس الدائرة القانونية والامتثال

**علاء فارس**، رئيس المالية – المالية والمحاسبة والاستثمارات

# إدارة الاكتتاب والتعويضات وإعادة التأمين

**الصف الخلفي – من اليمين إلى اليسار**

**ريزاد شاويش**، مدير رئيسي – دائرة تعويضات التأمين على المركبات – أبوظبي
**كيسافان كانان**، مدير رئيسي – دائرة تعويضات التأمين التجاري
**زياد صوايا**، مدير رئيسي – دائرة اكتتاب التأمين على المركبات
**أشرف جينينة**، مدير رئيسي – دائرة تعويضات التأمين على المركبات – دبي والإمارات الشمالية والعين
**فينكاتا كريشنا مورثي أتادا**، نائب رئيس دائرة التعويضات – قسم تعويضات التأمينات الشخصية
**طارق مكرزل**، مدير رئيسي – دائرة اكتتاب التأمين على الحياة

**الصف الأمامي – من اليمين إلى اليسار**

**نظمي داماك**، نائب رئيس إعادة التأمين
**ملكة النعيمي**، مدير رئيسي – إعادة التأمين
**أسامة التاجر**، نائب رئيس دائرة اكتتاب التأمين على الطيران والتأمين على هياكل السفن والشحن
**سميتا سريفاستافا**، مدير رئيسي – دائرة تعويضات التأمين الطبي والموافقات والتدقيق
**ساتيش كريشنان**، مدير رئيسي – دائرة اكتتاب التأمين على المسؤوليات، والتأمين على الأموال والطاقة (الإنشاء)

**غير حاضر في الصورة**

**أدريان ألكسندر**، نائب رئيس دائرة التعويضات – تعويضات التأمين على الخطوط التجارية
**أناند كلندي**، مدير رئيسي – دائرة اكتتاب التأمين الطبي
**جوروموروثي لاكشميناريان**، مدير رئيسي – دائرة اكتتاب التأمين على الهياكل البحرية والتأمين على الشحن
**كريشنان راجوناتان**، مدير رئيسي – دائرة اكتتاب التأمين على الممتلكات والطاقة (العمليات)
**لايق شريف**، مدير رئيسي – دائرة اكتتاب التأمين الطبي
**سيريش راو**، مدير رئيسي – دائرة اكتتاب الخطوط التجارية
**فامشيدار فاناما**، رئيس دائرة اكتتاب التأمين الدولي

# إدارة خدمات الدعم

**الصف الخلفي – من اليمين إلى اليسار**
**براباتا بليكوث**، مدير رئيسي – دائرة تقنية المعلومات
**أنيل دكست**، رئيس قسم الاستثمار – دائرة المالية والمحاسبة والاستثمارات
**دانا حضيري**، مدير رئيسي – دائرة التسويق والاتصال المؤسسي
**رافي شاندران**، مدير رئيسي – دائرة المالية والمحاسبة والاستثمارات
**بشرى كوسا**، مدير رئيسي – دائرة الشؤون الإدارية
**عصمت طه**، مدير رئيسي – دائرة الاستثمارات وعلاقات المستثمر
**طارق الطايش**، مدير رئيسي – دائرة الموارد البشرية

**الصف الأمامي – من اليمين إلى اليسار**
**سي بي رينجاثان**، نائب رئيس تقنية المعلومات – دائرة تقنية المعلومات
**حماد خان**، نائب رئيس الدائرة المالية – دائرة المالية والمحاسبة والاستثمارات
**محمد بن نقيب**، مدير رئيسي – العلاقات العامة
**سلمى عاشور**، مدير رئيسي – دائرة الشؤون القانونية والامتثال
**سامي خليل**، نائب رئيس قسم الخدمات – دائرة خدمات المخاطر الهندسية
**سامي الزواغي**، مدير رئيسي – دائرة الشؤون القانونية والامتثال

غير حاضر بالصورة
**مانيش ميسرا**، نائب رئيس الموارد البشرية – دائرة الموارد البشرية

# إدارة الفروع

**الصف الخلفي – من اليمين إلى اليسار**
**محمد مصطفى**، مدير فرع – العين
**أديتيا كولكارني**، نائب رئيس علاقات وسطاء التأمين – دبي والإمارات الشمالية
**جهاد فرنسيس**، رئيس أعمال وسطاء التأمين – أبوظبي والمنطقة الغربية
**وسام الخالدي**، مدير رئيسي – دائرة قطاع الحسابات الإستراتيجية
**أناند ناير**، رئيس علاقات وسطاء التأمين والتوزيع البديل – دبي والإمارات الشمالية

**الصف الأمامي – من اليمين إلى اليسار**
**إيلي دكاش**، رئيس الأعمال المباشرة – دبي والإمارات الشمالية
**عليا التميمي**، مدير فرع – دبي والإمارات الشمالية
**بسام جبيلي**، مدير إقليمي – أبوظبي والمنطقة الغربية

# رؤيتنا

أن نكون شركة تأمين رائدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

# مهمتنا

تلبية متطلبات عملائنا عبر تقديم حلول قيّمة ومبتكرة، إقليمية وعالمية، في التأمين وإعادة التأمين.

# نبذة عن شركتنا

تأسست شركة أبوظبي الوطنية للتأمين (ADNIC)، كشركة مساهمة خاصة في الإمارات العربية المتحدة عام 1972. وتُعتبر من الشركات الرائدة في توفير كافة أنواع التأمين، ولها خبرة واسعة في خدمات إعادة التأمين وتقديم الدعم للأفراد والمؤسسات على حد سواء. للشركة شبكة واسعة من الفروع ومراكز الخدمة والمبيعات في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة. وتُعتبر شركة أبوظبي الوطنية للتأمين شركة عامة مدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية.

تتعامل شركة أبوظبي الوطنية للتأمين بكافة أنواع التأمين، وتوفّر مدى واسع من منتجات وحلول التأمين المبتكرة والمصمّمة خصيصاً حسب متطلبات العميل. وتتمتع الشركة بقدر عالٍ من المرونة التي تتناسب واحتياجات العملاء من الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

توفر شركة أبوظبي الوطنية للتأمين التغطية لعدد واسع من خطوط الأعمال، ومنها التأمين المنزلي، والتأمين على الحياة، والتأمين الصحي، والتأمين على المركبات، والتأمين على السفر، والتأمين على الأموال، والتأمين على العقارات، بالإضافة إلى تغطية عدد من القطاعات المتخصصة كقطاعات الطاقة، والطيران، والهندسة، والصناعات الإنشائية.

تلتزم شركة أبوظبي الوطنية للتأمين بالإسهام بشكل إيجابي في دعم المجتمعات التي تعمل فيها، فمنذ عام 2013، قدّمت شركة أبوظبي الوطنية للتأمين الدعم لمبادرة «البيت متوحّد» التي أطلقها موظفو ديوان صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.وتُعنى الحملة بتوفير منصّة مفتوحة لكافة شرائح المجتمع الإماراتي للإسهام في العطاء للمجتمع عبر عدد من الوسائل، وتشتمل على المشاركة في إنشاء وتمويل وتخطيط وتطبيق عدد من المبادرات التي تهدف إلى خدمة عدد واسع من القضايا الاجتماعية في كافة أنحاء دولة الإمارات.

تفخر شركة أبوظبي الوطنية للتأمين بالعمل مع الحكومة لتشجيع مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة على العمل في القطاع الخاص. ومنذ عام 2012، شاركت شركة أبوظبي الوطنية للتأمين في مبادرة «أبشر» التي تهدف إلى تعزيز التوطين في القطاع الخاص، وتُعتبر مستويات التوطين في الشركة من أعلى المستويات في قطاع التأمين في الدولة، حيث بلغ عدد المواطنين العاملين في الشركة، وذلك اعتباراً من نهاية عام 2014، ما يزيد عن 9% من مجموع القوى العاملة في الشركة.

في عام 2014، ونتيجة للعمل الدؤوب، بلغت قيمة موجودات الشركة ما يقدّر بـ 5.6 مليار درهم إماراتي، بينما حافظت الشركة على مستويات صلبة من السيولة ورأس المال، وقد ساعد كل من النضج المالي والبيانات المالية الموثوقة الشركة على تسديد التزاماتها المالية، مما انعكس بدوره بشكل إيجابي على ثقة العملاء بالشركة، وتعزيز إحساسهم بالأمان.

وقد حصلت الشركة كذلك على شهادة الجودة الأيزو 9000 في عام 2012، وتلقّت التقدير على إنجازاتها بحصولها على عدد من جوائز التقدير، ومنها «جائزة أفضل شركة تأمين في الشرق الأوسط» للأعوام 2009، و2010، و2011 من قبَل مجلة وورلد فاينانس، وجائزة «أفضل شركة تأمين» من ملتقى تأمين الشرق الأوسط في 2011، وجائزة «لايف واير» (LiveWire) – للأعمال الخاصة بالمؤسسات، جائزة الإبتكار والتميّز لعام 2015، وجائزة أفضل منتج تأمين مقدّم للمستهلك لعام 2015، «بانكر ميدل إيست» – (Banker Middle East).

# قيمنا الراسخة

نفتخر في شركة أبوظبي الوطنية للتأمين بالعمل وفق قيمنا الراسخة عندما نتعامل مع مساهمينا وشركائنا وعملائنا وموظفينا. وتُعتبر القيم التالية جزءاً لا يتجزأ من أسلوب العمل الذي نتواصل من خلاله مع أصحاب المصالح. وتتمثل قيمنا بالتالي:

- الثقة
- روح فريق العمل
- الابتكار
- النزاهة
- الشفافية
- الإنصاف
- الاهتمام بالعملاء
- الولاء

# ركائزنا الإستراتيجية

تعتمد إستراتيجية إدارتنا لأعمالنا على سبع ركائز أساسية تساعدنا في الحفاظ على تعهداتنا، والوفاء بوعودنا كشريك «تأمين تعتمدُ عليه»، وهي:

**تحديث** منهجنا ومرافقنا وبنيتنا التحتية

**توسيع** مجموعة منتجاتنا وخدماتنا

**توفير البيئة المثالية للموظفين** في قطاع التأمين

**تطوير المنتجات** لضمان ابتكار الحلول التي تلبي المتطلبات المتطورة لأعمال الزبائن

**توزيع** منتجاتنا وخدماتنا أينما كنتم

**خدمة العملاء** لضمان كفاءة جميع تعاملاتنا معكم

**الابتكار والتقنية** لضمان تقديم الحلول على نحو فعّال

# تقديرنا العالمي

إن تلقي الجوائز وشهادات التقدير هو مؤشّر إضافي على مدى استقرار شركة أبوظبي الوطنية للتأمين وتطورها، بالإضافة إلى التزامنا بأعلى المعايير. فكل عام، تثبت شركة أبوظبي الوطنية للتأمين مركزها المالي القوي، من خلال حصولها على تقديرات عالمية من مؤسسات مرموقة.

### تصنيف مركزنا المالي القوي

**ستاندرد آند بورز (S&P)**

تصنيف بدرجة (A-)

**أي أم بست (A.M. Best)**

تصنيف بدرجة (A-)

### الجوائز العالمية

**جائزة «لايف واير» - (LiveWire) للأعمال الخاصة بالمؤسسات**

جائزة الإبتكار والتميّز لعام 2015

**«بانكر ميدل إيست» - (Banker Middle East) - جائزة أفضل منتج في الإمارات**

جائزة أفضل منتج تأمين مقدّم للمستهلك لعام 2015

**جائزة وورلد فاينانس للتأمين**

أفضل شركة تأمين في الشرق الأوسط لعام 2009
أفضل شركة تأمين في الشرق الأوسط لعام 2010
أفضل شركة تأمين في الشرق الأوسط لعام 2011

**ملتقى الشرق الأوسط للتأمين**

أفضل شركة تأمين لعام 2011 قدّمت من مصرف البحرين المركزي

**انشوريكس - (INSUREX) جائزة الإنجازات**

جائزة الإنجازات لعام 2011 - فريق شركة أبوظبي الوطنية للتأمين،
قدّمت من مجلة بوليسي (Policy Magazine)

**شهادة ISO 9001: 2008**

حصلنا على شهادة المطابقة لمعايير ISO 9001:2008،
وهي معايير الجودة العالمية من قبَل LRQA لضمان الجودة،
وهي مؤسسة عالمية متخصصة بتقييم الأداء ومنح شهادات الجودة

# حوكمة الشركة

تدرك شركة أبوظبي الوطنية للتأمين جيداً مدى أهمية حجم مسؤوليتها تجاه المساهمين والموظفين والشركاء والعملاء في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتعتقد شركة أبوظبي الوطنية للتأمين أن حوكمة الشركات الجيدة تساعد على تحقيق الالتزام الإداري لتقديم قيمة مضافة للمساهمين، من خلال تحديد وتنفيذ الأهداف الإستراتيجية. وكما هو متعارف عليه في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي دول مجلس التعاون، تطرح حوكمة المؤسسات الجيدة إطار عمل متوازن لمجلس الإدارة ولجانه، وكذلك لقيادة شركة أبوظبي الوطنية للتأمين، ليتمكنوا من تحقيق مصالح الشركة بفعالية.

تحافظ شركة أبوظبي الوطنية للتأمين على أعلى معايير الشفافية والمساءلة في شتى ممارساتها الإدارية، حيث يدرك مسؤولو الشركة بأنه من الضروري تحمّل هذه المسؤولية تجاه مساهمينا والمجتمع معاً. ومن هذا المنطلق، تطبق وتراقب شركة أبوظبي الوطنية للتأمين أهدافها وإستراتيجياتها وإجراءاتها التي تتوافق مع مسؤوليتها القانونية والأخلاقية، فهذه هي الطريقة التي تعمل بها على ترسيخ أجود مبادئ وممارسات حوكمة الشركات في أعمالها.

لقد شكّل مجلس الإدارة ثلاث لجان دائمة للمساعدة على تنفيذ مهام المجلس، ومنح تلك اللجان الصلاحية والثقة لممارسة مسؤولياتها، وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة:

## لجنة التدقيق

تهدف لجنة التدقيق إلى مساعدة مجلس الإدارة في مراقبة المهام ذات الصلة بتحضير القوائم المالية للشركة، والتوصية بتعيين مدقق الحسابات الخارجي والمدقق الداخلي، والإشراف على استقلاليتهما، وإيجاد نقاط القوة ونقاط الضعف في أنظمة التحكم الداخلي في الشركة، والتوصية بالتحسينات اللازمة. وتعقد اللجنة اجتماعاتها مرة واحدة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة، وتحفظ محاضر اجتماعات اللجنة من قبَل مقرّر اللجنة.

وتتكون لجنة التدقيق من السادة التالية أسماؤهم:

**الشيخ ذياب بن طحنون آل نهيان**
رئيس اللجنة

**السيد خليفة سلطان السويدي**
عضو

**السيد عمر لياقت**
عضو خارجي

**السيدة منيرة ستيشنرز**
مقرّر اللجنة

## لجنة الترشيحات والمكافآت

تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بالإشراف على استقلال الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، بالإضافة إلى إعداد سياسات المكافآت والامتيازات، وكذلك تقديم سياسات ومعايير الموارد البشرية بالشركة من أجل جذب والاحتفاظ بالموارد البشرية المناسبة والإشراف على ملاءمتها. ويُعتبر أيضاً تطوير وتنفيذ خطط ومبادرات التوطين بالدولة من بين مسؤوليات هذه اللجنة، وتكون اللجنة مسؤولة كذلك عن مراقبة وضمان استمرارية تقديم الخدمات إلى العملاء من خلال التخطيط العلمي.

وتتكون لجنة الترشيحات والمكافآت من السادة التالية أسماؤهم:

**الشيخ محمد بن سيف آل نهيان**
رئيس اللجنة

**سعادة أحمد علي الصايغ**
عضو

**السيد محمد عبد العزيز المهيري**
عضو

**السيد عبدالله خلف العتيبة**
عضو

**السيد رائد خليل حدادين**
مقرّر اللجنة

## لجنة الاستثمار

تقوم لجنة الاستثمار في الشركة بمساعدة مجلس الإدارة بشكل فعّال في الإشراف والرقابة على استثمارات الشركة وتقييمها. وتقوم لجنة الاستثمار بأداء مهامها بشكل فعّال وبما فيه صالح مساهمي الشركة من خلال ما يلي:

1. التوضيح لمجلس الإدارة أسس قبول المخاطر والأهداف والخطوط الإرشادية لاستثمار أصول الشركة.
2. تحديد مسؤوليات إدارة الشركة في مجال الاستثمار، بالإضافة إلى كيفية الإشراف عليها من خلال مجلس الإدارة.
3. اختيار فئات الأصول المقبولة التي تسمح للشركة بتلبية أغراضها الاستثمارية.
4. تحديد مزيج الاستثمار في الأصول الملائمة، والتي تسمح للشركة بتلبية عائداتها الاستثمارية المتوقعة، وتقلص قدر المخاطر المتكبدة.
5. وضع إجراءات من أجل تحديد واختيار الاستثمارات والإشراف عليها.
6. التماشي مع متطلبات الائتمان والاقتصاد والعناية الواجبة التي يستخدمها خبراء الاستثمار المحترفين، وكافة التشريعات المعمول بها من قبَل السلطات التنظيمية الاتحادية والمحلية المختلفة.

وتتكون لجنة الاستثمار من السادة التالية أسماؤهم:

**الشيخ محمد بن سيف آل نهيان**
رئيس اللجنة

**سعادة سلطان راشد الظاهري**
عضو

**السيد عبدالله خلف العتيبة**
عضو

**السيد ديفيد بيو**
عضو خارجي

**السيد أحمد إدريس**
عضو

**السيد علاء فارس**
عضو

**السيد أنيل ديكسيت**
عضو

**السيد عصمت طه**
مقرّر اللجنة

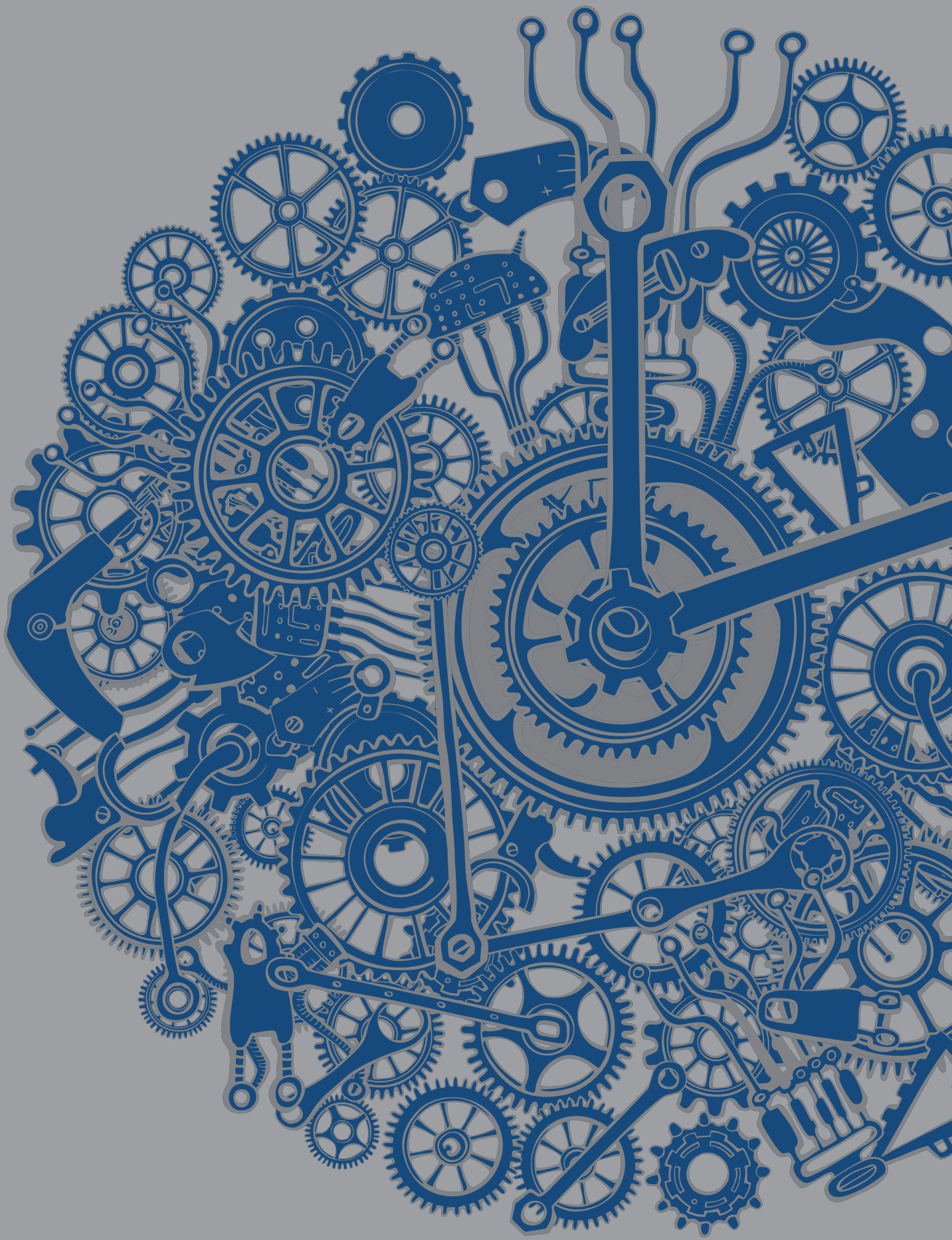

**كما أسّست شركة أبوظبي الوطنية للتأمين ثلاث لجان دائمة على المستوى التنفيذي للمساعدة في تنفيذ وظائفها. وتم منح تلك اللجان الصلاحية والثقة لممارسة مسؤولياتها لمساعدة الشركة في تطبيق القرارات الصادرة، وتحقيق أهدافها الإستراتيجية.**

## لجنة إدارة المخاطر

تم إنشاء لجنة إدارة المخاطر من أجل مساعدة الإدارة التنفيذية في اتخاذ قرارات مبنية على دراية ومعرفة فيما يتعلق بالمخاطر والوفاء بمسؤوليات الرئيس التنفيذي الخاصة بحوكمة الشركات. وتتمتع اللجنة بمسؤولية الإدارة المباشرة عن عدة أمور، بما في ذلك تلك المسائل المتعلقة بإدارة المخاطر، وضبط الإحتيال، والأمور ذات الصلة باستمرارية العمل.

وقد تم تفويض اللجنة بما يلي:

- تطوير الثقافة التنظيمية التي تعي المخاطر وتديرها بشكل فعّال.
- استحداث منهج واسع النطاق لإدارة المخاطر، وذلك بتقديم استجابة مفصّلة بشكل شامل وملائم لكافة المخاطر المحددة، من خلال الدائرة التأمينية والأنشطة ذات الصلة بالتأمينات.
- تقديم ضمان على أن إدارة المخاطر هي جزء لا يتجزأ من التشغيل الناجح للشركة في تحقيق أهدافها الإستراتيجية.

وتتكون لجنة إدارة المخاطر من موظفين رئيسيين من الإدارة التنفيذية ومن مختلف دوائر الشركة، بحيث يتمتعون بالفهم والدراية بإدارة المخاطر ودورها داخل الشركة وصناعة التأمين، ويترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للشركة، وتديرها دائرة إدارة المخاطر.

## لجنة ADNIC*city* الاجتماعية

يتسم مكان عمل شركة أبوظبي الوطنية للتأمين بالتغيير المتواصل والتنوع المتزايد، ويعتمد نجاح ورضا الموظف على القدرة على إدارة هذا التغيير، والمشاركة ضمن هذا التنوع. وبناءً على ذلك، تكون الموازنة بين الحياة والعمل عنصراً مهماً في مواجهة هذا التحدي.

وتُعتبر هذه اللجنة وسيلة لتعزيز التواصل بين الموظفين، من شأنها المحافظة على سير العمل، بالإضافة إلى تقديم المبادرات لإطلاق برامج الوعي الصحي والاجتماعي المختلفة لضمان جعل الشركة هي الخيار الأمثل للموظف.

وهناك 14 متطوعاً من موظفي الشركة لديهم خلفيات ومهارات وقدرات مختلفة من مختلف دوائر الشركة، ولديهم استعداد وقدرة على الاستماع لموظفي الشركة في أي وقت وأي مكان.

## لجنة ADNIC لابتكار المنتجات

تمنح لجنة ADNIC لابتكار المنتجات فرصة لتبادل الأفكار والخبرات بين أصحاب الاختصاص في الشركة من دوائر وأقسام الشركة المختلفة، ولديهم المهام التالية:

- اكتشاف واقتراح منتجات تأمين جديدة يتم تطويرها.
- جمع المعلومات بشأن المنتجات الجديدة والتنافسية في الأسواق.
- تحليل واقتراح التعزيزات والأدوات والعروض الخاصة لمنتجات الشركة الحالية.

وتتألف اللجنة من أعضاء من كافة الدوائر ذات الصلة داخل الشركة، ويترأس اللجنة رئيس قطاع الحسابات الإستراتيجية في الشركة.

**اهتمامنا بمبدأ الشفافية ودافعنا المستمر لتحسين إجراءات حوكمة الشركات، مكّننا من إصدار تقرير خاص بحوكمة الشركات عن عام 2014.**

# التزامنا المؤسسي تجاه المجتمع

## أنشطة المسؤولية الاجتماعية

فلسفتنا المؤسسية مبنية على أساس الالتزام بالتحسين والارتقاء بجودة الحياة المعيشية في مجتمعنا، لذا نسعى دائماً في شركة أبوظبي الوطنية للتأمين إلى لعب دور فعّال كشركة رئيسة ومساهم مهم للمؤسسات الخيرية.

في عام 2014، ساهمنا وشاركنا في عدد من الأحداث عبر الدولة من خلال تقديم الدعم والمساعدات اللازمة وإرسال موظفينا للمشاركة في تلك الفعاليات.

- مبادرة «أبشر» ـ مبادرة من وزارة شؤون الرئاسة لدعم الإماراتيين
- «البيت متوحّد» ـ مبادرة أطلقها موظفو ديوان ولي العهد للاحتفال بوحدة الدولة وتعزيز التلاحم عبر مجتمع دولة الإمارات
- جمعية الإمارات لرعاية المكفوفين
- المؤتمر الدولي الخاص بالأورام
- مركز راشد لعلاج ورعاية الطفولة
- مؤتمر السلامة على الطرقات
- الرقم القياسي العالمي الخاص بالفحص الذاتي لسرطان الثدي

البيت متوحّد

جمعية الإمارات لرعاية المكفوفين

مركز راشد لعلاج ورعاية الطفولة

المؤتمر الدولي الخاص بالأورام

مؤتمر السلامة على الطرقات

## التوازن بين الحياة العملية والحياة الاجتماعية

تدرك شركة أبوظبي الوطنية للتأمين أهمية تحقيق التوازن بين الحياة العملية والحياة الاجتماعية. وفي هذا الإطار، أسّسنا لجنة اجتماعية تدعى ADNICity، وهي تهدف إلى تحقيق التوازن في حياة موظفينا العملية والاجتماعية من خلال توفير الفرصة لهم ولعائلاتهم للانخراط في أنشطة اجتماعية مختلفة.

أسّست لجنة ADNICity لترسيخ العلاقات بيننا وبين موظفي شركتنا، مما يساعد الشركة لتكون المفضّلة للعمل والاختيار الأول ضمن الشركات الأخرى في قطاع التأمين.

- يوم العائلة السنوي
- إفطار رمضان السنوي
- يوم الصحة والتبرّع بالدم لموظفي الشركة
- فريق الشركة للكريكت

يوم العائلة السنوي

يوم الصحة والتبرّع بالدم لموظفي الشركة

إفطار رمضان السنوي

فريق الشركة للكريكت

# مركزنا المالي
# القـــوي

كانت انطلاقة أعمالنا في الإمارات العربية المتحدة في عام 1972، واليوم نحتل مركزاً قوياً وتنافسياً في السوق المالي من بين الشركات المدرجة بحصة تبلغ 15%، بالإضافة إلى رأس مالنا الحالي البالغ 375,000,000 ثلاث مائة وخمسة وسبعون مليون درهم إماراتي.

لقد منحنا مركزنا المالي القوي والتزامنا تجاه عملائنا على المدى الطويل الفرصة لتقديم حلول مناسبة للعديد من المشاريع الضخمة في الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وعملائنا من الأفراد.

## النمو في إجمالي الأقساط المكتتبة
## (بملايين الدراهم)

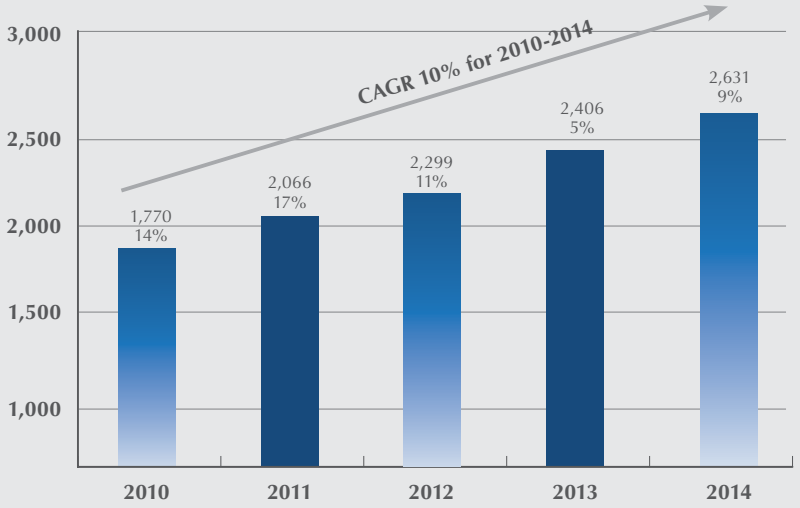


## معدل الاحتفاظ بالأقساط

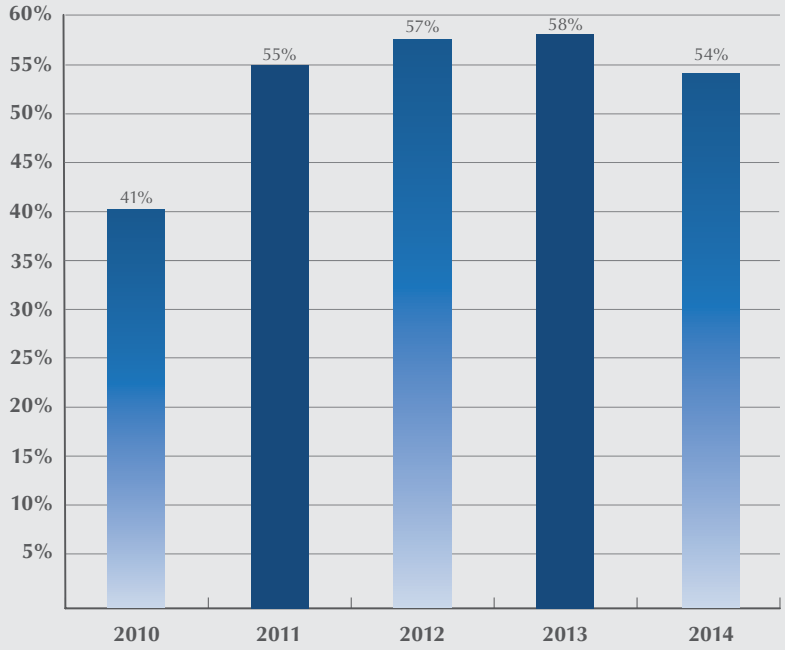

## وضع السيولة لصافي المخصصات الفنية

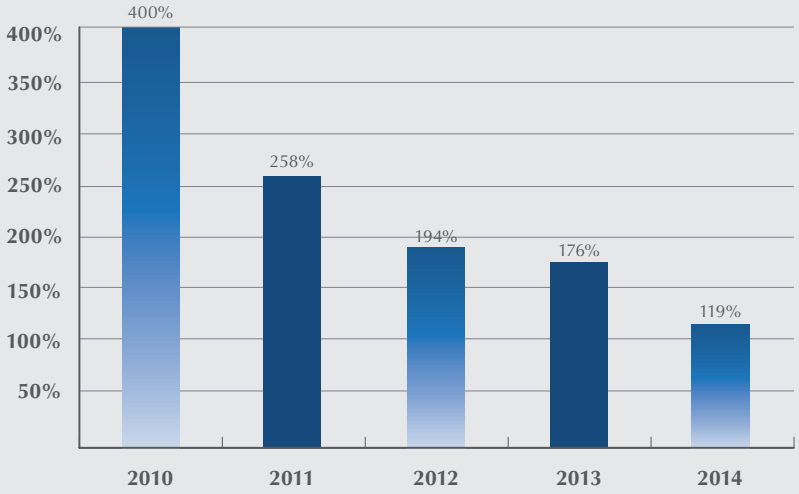


## إجمالي الموجودات (بآلاف الدراهم)

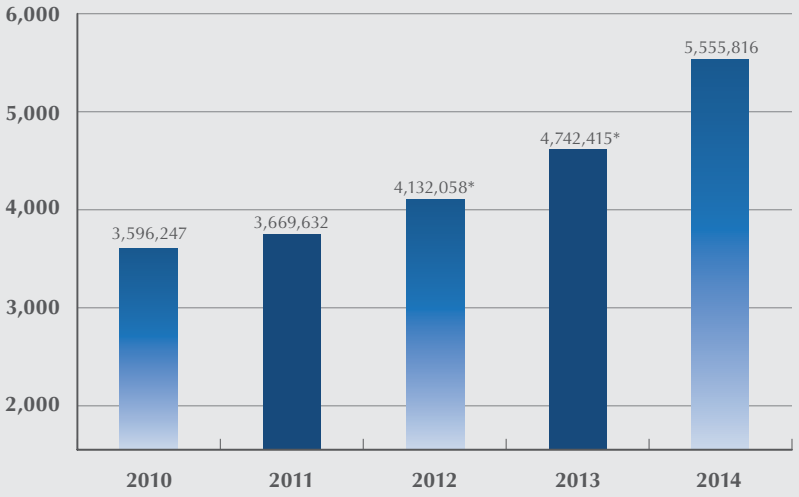


*هذه الأرقام معاد إدراجها

## إجمالي حقوق الملكية (بآلاف الدراهم)

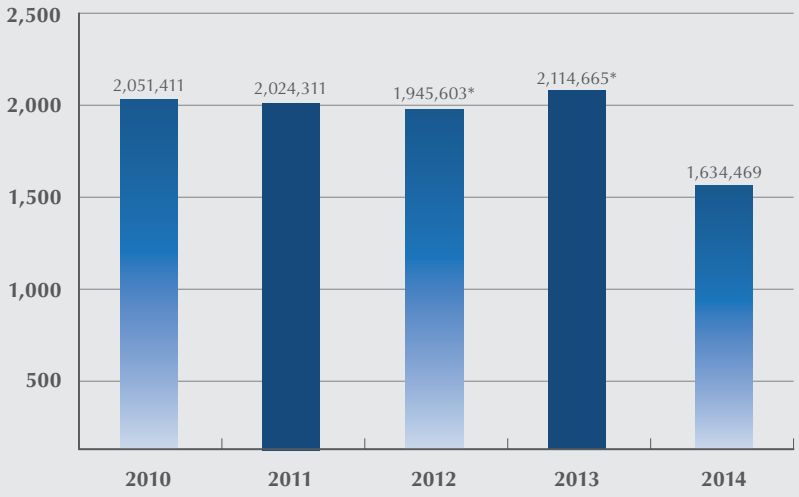


## إجمالي المخصصات الفنية (بآلاف الدراهم)

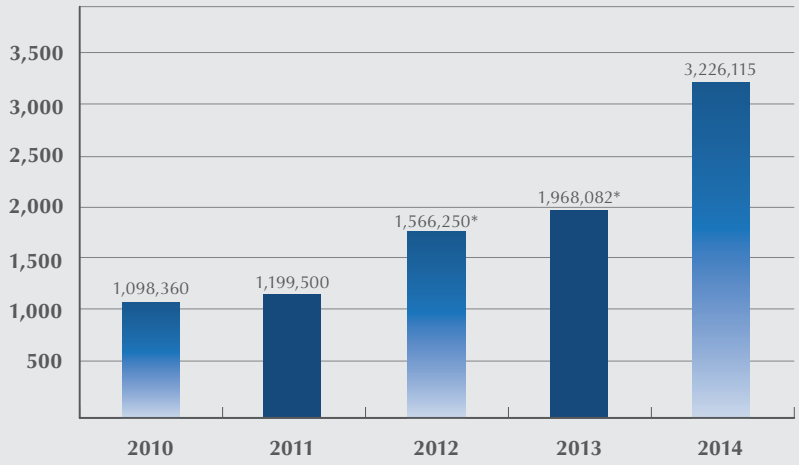


*هذه الأرقام معاد إدراجها

# مقترحات للمساهمين

## للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

بعد استعراض عمليات المجموعة خلال العام 2014، يقترح مجلس الإدارة التالي على المساهمين للحصول على موافقتهم:

**الجمعية العمومية العادية**

(1) التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة وعن مركزها المالي للسنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2014.

(2) التصديق على تقرير مدقّق الحسابات عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2014.

(3) التصديق على ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2014.

(4) الموافقة على إقتراح مجلس الإدارة بشأن تحويل مبلغ 300 مليون درهم من الإحتياطي العام إلى الأرباح المحتجزة.

(5) إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة ومدقّق الحسابات من المسؤولية عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2014.

(6) تعيين مدقّق الحسابات الخارجي للشركة لسنة 2015 وتحديد أتعابه.

ملاحظة: لقد تمّت الموافقة لاحقاً على الإقتراحات المذكورة أعلاه والمقدّمة للسادة المساهمين خلال اجتماع الجمعية العمومية العادية الذي انعقد بتاريخ 28 أبريل 2015.

# تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى السادة مساهمي
شركة أبوظبي الوطنية للتأمين ش.م.ع

## تقرير حول البيانات المالية

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لشركة أبوظبي الوطنية للتأمين ش.م.ع («الشركة»)، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2014، وبيان الدخل، وبيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

*مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية*

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والنصوص المطبقة من النظام الأساسي للشركة، وقانون الشركات التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة 1984 (وتعديلاته)، وأحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (6) لسنة 2007، ونظام الرقابة الداخلية الذي ترى الإدارة أنه ضروري لتتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية سواء كان ذلك نتيجة لاحتيال أو خطأ.

*مسؤولية مدققي الحسابات*

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال تدقيقنا. لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تتطلب منا هذه المعايير الالتزام بمتطلبات آداب المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من أية أخطاء مادية.

يتضمن التدقيق القيام بالإجراءات للحصول على أدلة التدقيق حول المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية. إن الإجراءات المختارة تعتمد على تقدير مدققي الحسابات، وتشمل تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء نتيجةً لاحتيال أو خطأ. عند تقييم هذه المخاطر، يأخذ المدقق بعين الاعتبار نظام الرقابة الداخلية المعني بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة لكي يتم تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للشركة. يتضمن التدقيق أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية.

وباعتقادنا أنّ أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر لنا أساساً لرأينا حول البيانات المالية.

*الرأي*

في رأينا إن البيانات المالية تعبّر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2014 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

*مسألة أخرى*

تم تدقيق البيانات المالية للشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 من قبَل مدقق حسابات آخر والذي أبدى رأي غير متحفظ حول هذه البيانات في 16 مارس 2014.

## تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كذلك نؤكد بأنه في رأينا، أن البيانات المالية تتضمن، من كافة النواحي المادية، متطلبات قانون الشركات التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة 1984 (وتعديلاته) والقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (6) لسنة 2007 والنظام الأساسي للشركة، وأن الشركة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة فيما يتعلق بالبيانات المالية تتفق مع السجلات المحاسبية للشركة. نؤكد كذلك بأننا حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا، وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة 1984 (وتعديلاته)، والقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (6) لسنة 2007 أو النظام الأساسي للشركة على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط الشركة أو مركزها المالي.

بتوقيع:

Ernst & Young

محمد مبين خان
شريك إرنست ويونغ
رقم القيد 532
25 مارس، 2015 – أبوظبي

# بيان المركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2014

| | إيضاحات | 2014 ألف درهم | 2013 ألف درهم (معاد إدراجه) | 2012 ألف درهم (معاد إدراجه) |
|---|---|---|---|---|
| **الموجودات** | | | | |
| الأرصدة لدى البنوك والنقد | 24 | **559,230** | 854,398 | 1,144,856 |
| ذمم تجارية مدينة وذمم مدينة أخرى | 7 | **897,199** | 1,005,214 | 884,379 |
| موجودات عقود إعادة التأمين | 8 | **1,847,279** | 956,355 | 666,144 |
| استثمارات | 10 | **1,390,426** | 1,139,242 | 769,009 |
| استثمارات في ممتلكات | 11 | **781,102** | 706,928 | 589,298 |
| ممتلكات ومعدات | 12 | **80,580** | 80,278 | 78,372 |
| **إجمالي الموجودات** | | **5,555,816** | 4,742,415 | 4,132,058 |
| **حقوق المساهمين والمطلوبات** | | | | |
| **حقوق المساهمين** | | | | |
| رأس المال | 13 | **375,000** | 375,000 | 375,000 |
| احتياطي قانوني | 14 | **187,500** | 187,500 | 187,500 |
| احتياطي عام | 15 | **900,000** | 1,200,000 | 1,200,000 |
| احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات | | **126,201** | 149,846 | 31,290 |
| أرباح محتجزة | 16 | **45,768** | 202,319 | 151,813 |
| **إجمالي حقوق المساهمين** | | **1,634,469** | 2,114,665 | 1,945,603 |
| **المطلوبات** | | | | |
| مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين | 17 | **25,646** | 25,736 | 27,545 |
| ذمم تجارية دائنة وذمم دائنة أخرى | 18 | **648,809** | 613,155 | 571,883 |
| مطلوبات عقود التأمين | 8 | **3,226,115** | 1,968,082 | 1,566,250 |
| قروض من مؤسسات مالية | 19 | **20,777** | 20,777 | 20,777 |
| **إجمالي المطلوبات** | | **3,921,347** | 2,627,750 | 2,186,455 |
| **إجمالي حقوق المساهمين والمطلوبات** | | **5,555,816** | 4,742,415 | 4,132,058 |

رئيس مجلس الإدارة

الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 27 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

# بيان الدخل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

| | إيضاحات | 2014 ألف درهم | 2013 ألف درهم (معاد إدراجه) |
|---|---|---|---|
| **إيرادات الاكتتاب** | | | |
| إجمالي الأقساط المكتتبة | 25 | **2,631,145** | 2,406,376 |
| تغير في مخصص الأقساط غير المكتسبة | | **(101,098)** | (101,549) |
| **إيرادات الأقساط المكتسبة** | | **2,530,047** | 2,304,827 |
| أقساط إعادة التأمين المتنازل عنها | 25 | **(1,199,643)** | (1,003,605) |
| التغير في حصة إعادة التأمين من الأقساط غير المكتسبة | | **151,293** | 47,277 |
| **أقساط إعادة التامين المتنازل عنها** | | **(1,048,350)** | (956,328) |
| **صافي الأقساط المكتسبة** | 25 | **1,481,697** | 1,348,499 |
| **مصاريف الاكتتاب** | | | |
| إجمالي المطالبات المدفوعة | 25 | **(1,549,624)** | (1,274,794) |
| تغير في المطالبات القائمة والمخصص المتكبد ولكن غير مدرج | | **(1,156,935)** | (300,283) |
| **إجمالي المطالبات المتكبدة** | | **(2,706,559)** | (1,575,077) |
| حصة إعادة التأمين من المطالبات المدفوعة | 25 | **404,189** | 282,726 |
| تغير في حصة إعادة التأمين من المطالبات القائمة والمخصص المتكبد ولكن غير مدرج | | **739,631** | 242,934 |
| **حصة إعادة التأمين من المطالبات المتكبدة** | | **1,143,820** | 525,660 |
| **صافي المطالبات المتكبدة** | 25 | **(1,562,739)** | (1,049,417) |
| **العمولات** | | | |
| إيرادات العمولات | 25 | **98,449** | 105,206 |
| ناقصا: مصاريف العمولات | 25 | **(144,528)** | (121,978) |
| **صافي مصاريف العمولات** | | **(46,079)** | (16,772) |
| إيرادات أخرى متعلقة بأنشطة الاكتتاب | 25 | **10,610** | 12,197 |
| مصاريف أخرى متعلقة بأنشطة الاكتتاب | 25 | **(40,110)** | (28,870) |
| **صافي مصاريف الاكتتاب الأخرى** | | **(29,500)** | (16,673) |
| **صافي (مصاريف) / إيرادات الاكتتاب** | | **(156,621)** | 265,637 |
| صافي الاستثمارات والإيرادات الأخرى | 20 | **106,436** | 99,600 |
| مصاريف عمومية وإدارية | 21 | **(230,241)** | (209,225) |
| **(الخسارة) / الربح للسنة** | | **(280,426)** | 156,012 |
| (الخسارة) الأرباح الأساسية والمخفضة للسهم الواحد (درهم) | 22 | **(0.75)** | 0.42 |

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 27 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

# بيان الدخل الشامل الآخر

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

| | 2014<br>ألف درهم | 2013<br>ألف درهم<br>(معاد إدراجه) |
|---|---|---|
| **(الخسارة) / الربح للسنة** | **(280,426)** | 156,012 |
| **الدخل الشامل الآخر** | | |
| **البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل:** | | |
| ربح من بيع استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر | **17,175** | 50,294 |
| تغييرات في القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر | **(23,645)** | 118,556 |
| تعويضات أعضاء مجلس الإدارة | **(5,800)** | (5,800) |
| **إجمالي (الخسارة) / الدخل الشامل الآخر** | **(12,270)** | 163,050 |
| **إجمالي (الخسارة) / الدخل الشامل للسنة** | **(292,696)** | 319,062 |

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 27 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

# بيان التغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

| | رأس المال ألف درهم | الاحتياطي القانوني ألف درهم | الاحتياطي العام ألف درهم | احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات ألف درهم | الأرباح المحتجزة ألف درهم | الإجمالي ألف درهم |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الرصيد في 1 يناير 2013، كما تم إدراجه سابقاً | 375,000 | 187,500 | 1,200,000 | 31,290 | 295,784 | 2,089,574 |
| تأثير التغييرات في السياسات المحاسبية (إيضاح 27) | – | – | – | – | (143,971) | (143,971) |
| الرصيد في 1 يناير 2013 (معاد إدراجه) | 375,000 | 187,500 | 1,200,000 | 31,290 | 151,813 | 1,945,603 |
| الربح للسنة (معاد إدراجه) | – | – | – | – | 156,012 | 156,012 |
| دخل شامل آخر | – | – | – | 118,556 | 44,494 | 163,050 |
| إجمالي الدخل الشامل للسنة (معاد إدراجه) | – | – | – | 118,556 | 200,506 | 319,062 |
| توزيعات أرباح معلن عنها ومعتمدة ومدفوعة | – | – | – | – | (150,000) | (150,000) |
| الرصيد في 31 ديسمبر 2013 (معاد إدراجه) | 375,000 | 187,500 | 1,200,000 | 149,846 | 202,319 | 2,114,665 |
| **الرصيد في 1 يناير 2014، كما تم إدراجه سابقاً** | **375,000** | **187,500** | **1,200,000** | **149,846** | **371,222** | **2,283,568** |
| **تأثير التغييرات في السياسات المحاسبية (إيضاح 27)** | – | – | – | – | **(168,903)** | **(168,903)** |
| **الرصيد في 1 يناير 2014 (معاد إدراجه)** | **375,000** | **187,500** | **1,200,000** | **149,846** | **202,319** | **2,114,665** |
| **الخسارة للسنة** | – | – | – | – | **(280,426)** | **(280,426)** |
| **الخسارة الشاملة الأخرى** | – | – | – | **(23,645)** | **11,375** | **(12,270)** |
| **إجمالي الخسارة الشاملة للسنة** | – | – | – | **(23,645)** | **(269,051)** | **(292,696)** |
| **توزيعات أرباح معلن عنها ومعتمدة ومدفوعة** | – | – | – | – | **(187,500)** | **(187,500)** |
| **تحويلات من الاحتياطي العام إلى أرباح محتجزة (إيضاح 16)** | – | – | **(300,000)** | – | **300,000** | – |
| **الرصيد في 31 ديسمبر 2014** | **375,000** | **187,500** | **900,000** | **126,201** | **45,768** | **1,634,469** |

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 27 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

# بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

| | إيضاحات | *2014*<br>*ألف درهم* | *2013*<br>*ألف درهم*<br>*(معاد إدراجه)* |
|---|---|---|---|
| **الأنشطة التشغيلية** | | | |
| (الخسارة) / الربح للسنة | | **(280,426)** | 156,012 |
| تعديلات للبنود التالية: | | | |
| مصاريف الاستهلاك | 12 | **11,495** | 11,206 |
| صافي الحركة في احتياطي الأقساط غير المكتسبة | | **(50,195)** | 54,272 |
| تغير في المطالبات القائمة والمخصص المتكبد ولكن غير مدرج | | **1,156,935** | 300,283 |
| تغير في حصة إعادة التأمين من المطالبات القائمة والمخصص المتكبد ولكن غير مدرج | | **(739,631)** | (242,934) |
| صافي خسارة الانخفاض في قيمة الذمم التجارية المدينة | 7 | **15,732** | 7,569 |
| صافي الزيادة في إعادة تقييم الاستثمارات في الممتلكات | 11 | **–** | (28,242) |
| أرباح محققة من استثمارات من خلال الأرباح والخسائر | | **(10,166)** | (601) |
| أرباح غير محققة من استثمارات من خلال الأرباح والخسائر | 10 | **(5,688)** | (2,794) |
| صافي دخل الإطفاء | 10 | **2,705** | 2,939 |
| تكاليف مكافآت نهاية الخدمة | 17 | **3,411** | 2,849 |
| ربح من استبعاد ممتلكات ومعدات | | **32** | 32 |
| | | **104,204** | 260,591 |
| التغيرات في رأس المال العامل: | | | |
| ذمم تجارية مدينة وذمم مدينة أخرى | | **92,283** | (128,404) |
| ذمم تجارية دائنة وذمم دائنة أخرى | | **29,854** | 35,472 |
| النقد المولد من العمليات | | **226,341** | 167,659 |
| مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة | 17 | **(3,501)** | (4,658) |
| صافي النقد المولد من الأنشطة التشغيلية | | **222,840** | 163,001 |
| **الأنشطة الاستثمارية** | | | |
| متحصلات من بيع استثمارات | | **651,367** | 606,213 |
| التغير في الودائع المصرفية | | **146,779** | 566,239 |
| متحصلات من استبعاد ممتلكات ومعدات | | **30** | 13 |
| الاستحواذ على استثمارات | 10 | **(895,872)** | (807,140) |
| شراء ممتلكات ومعدات | 12 | **(11,859)** | (13,157) |
| دفعات لاستثمارت في ممتلكات قيد التطوير | 11 | **(74,174)** | (89,388) |
| صافي النقد (المستخدم في) من الأنشطة الاستثمارية | | **(183,729)** | 262,780 |
| **الأنشطة التمويلية** | | | |
| توزيعات أرباح مدفوعة | | **(187,500)** | (150,000) |
| صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية | | **(187,500)** | (150,000) |
| **صافي (النقص) الزيادة في النقد وما يعادله** | | **(148,389)** | 275,781 |
| النقد وما يعادله في بداية السنة | | **540,647** | 264,866 |
| **النقد وما يعادله في نهاية السنة** | 24 | **392,258** | 540,647 |

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 27 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

# إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2014

## 1. الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

إن شركة أبوظبي الوطنية للتأمين ش.م.ع («الشركة») هي شركة مساهمة عامة تم تأسيسها في أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، بموجب القانون رقم (4) لسنة 1972 وتعديلاته بالقانون رقم (4) لسنة 1974، وتخضع لأحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (6) لسنة 2007 بشأن شركات التأمين ووكلاء التأمين والقانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1984 (وتعديلاته).

يتمثل النشاط الرئيسي للشركة بمعاملات التأمين وإعادة التأمين من جميع الفئات.

إن المكتب المسجل للشركة هو شارع الشيخ خليفة، بناية أبوظبي الوطنية للتأمين، ص.ب 839، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

تم الموافقة على إصدار البيانات المالية للشركة من قبَل أعضاء مجلس الإدارة بتاريخ 25 مارس 2015.

### 2.1. أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية وتعديلاته لإعادة قياس أسهم الاستثمارات والاستثمارات في الممتلكات بالقيمة العادلة.

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن المجلس الدولي للمعايير المحاسبية والمتطلبات القابلة التطبيق من قانون الشركات التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة (وتعديلاته) والقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (6) لسنة 2007.

تم عرض البيانات المالية بدرهم الإمارات العربية المتحدة (درهم) وهي العملة الوظيفية للشركة.

تعرض الشركة بيان المركز المالي لديها من حيث السيولة. تم عرض تحليل بشأن الاسترداد أو التسوية خلال 12 شهر بعد بيان المركز المالي (المتداول)، وأكثر من 12 شهر بعد تاريخ بيان المركز المالي (غير المتداول) في الإيضاحات.

### 2.2. التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المتبعة متوافقة مع تلك المستخدمة في السنة المالية السابقة، باستثناء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتفسيرات لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الفعالة اعتباراً من 1 يناير 2014:

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10: البيانات المالية الموحدة (المعدل)
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 12: الإفصاحات عن الحصص في الشركات الأخرى (المعدل)
- معيار المحاسبة الدولي رقم 27: البيانات المالية المنفصلة (المعدل)
- معيار المحاسبة الدولي رقم 32: الأدوات المالية : العرض (المعدل)
- معيار المحاسبة الدولي رقم 36: انخفاض قيمة الموجودات المالية (المعدل)
- معيار المحاسبة الدولي رقم 39: الأدوات المالية : الإدراج والقياس (المعدل)
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية رقم 21: الضرائب

إن اتباع المعايير والتفسيرات موضح أدناه:

**المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 12 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 27 (المعدل)**

تقدم هذه التعديلات استثناء من متطلبات التوحيد للشركات التي تستوفي تعريف شركة استثمار وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10. يتطلب الاستثناء من التوحيد من شركات الاستثمار احتساب الشركات التابعة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39: *الأدوات المالية: الإدراج والقياس، أو المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9: الأدوات المالية* (كما هو مناسب) في البيانات المالية الموحدة والمنفصلة. بالإضافة لذلك، تقدم التعديلات متطلبات إفصاح جديدة متعلقة بشركات الاستثمار ضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 12: *الإفصاح عن الحصص في الشركات الأخرى ومعيار المحاسبة الدولي* رقم 27: *البيانات المالية المنفصلة*.

إن هذه التعديلات لا تتعلق بالشركة، حيث أن الشركة لا تتأهل كشركة استثمار وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10.

## 2.2. التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات *(تتمة)*

**معيار المحاسبة الدولي رقم 32: الأدوات المالية: العرض (المعدل)**

توضح هذه التعديلات مفهوم «يتمتع حالياً بالحق القانوني للمقاصة». كما توضح التعديلات كيفية تطبيق معايير المقاصة لمعيار المحاسبة الدولي رقم 32 لأنظمة التسوية (مثل أنظمة التصفية المركزية) التي تطبق آلية التسوية الإجمالية التي لا تتم تلقائياً.

لم يكن للتعديل أي تأثير على السياسة المحاسبية والمركز والأداء المالي للشركة خلال السنة.

**معيار المحاسبة الدولي رقم 36: الانخفاض في قيمة الموجودات (المعدل)**

يتطلب التعديل الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالقيمة القابلة للاسترداد للموجودات الغير مالية المنخفضة القيمة، في حال أن تلك القيمة مبنية على القيمة العادلة ناقصاً تكاليف الاستبعاد. كما تتطلب إفصاحات عن معلومات إضافية حول قياس القيمة العادلة. بالإضافة لذلك، في حال تم قياس القيمة القابلة للاسترداد للموجودات المنخفضة القيمة بناءً على القيمة العادلة ناقصاً تكاليف الاستبعاد باستخدام طريقة القيمة الحالية، تتطلب التعديلات كذلك إجراء إفصاحات حول معدلات الخصم التي تم استخدامها خلال القياسات الحالية والقياسات السابقة.

لم يكن للتعديل أي تأثير جوهري على المركز أو الأداء المالي للشركة خلال السنة.

**معيار المحاسبة الدولي رقم 39: الأدوات المالية: الإدراج والقياس (المعدل)**

يقدم التعديل إعفاء من وقف محاسبة الحماية عند استيفاء التنازل عن المشتقات التي تم تعيينها كأدوات حماية لفئة معينة.

لم يكن للتعديل أي تأثير على السياسة المحاسبية والمركز والأداء المالي للشركة خلال السنة.

**تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم 21: الضرائب**

يوضح هذا التعديل قيام الشركة بإدراج التزام الضرائب عند حدوث النشاط الذي يستوجب إجراء المدفوعات، كما تم تحديده من قبَل التشريعات ذات الصلة. بالنسبة للضريبة التي تنشأ عند بلوغ حد أدنى محدد، فيوضح التفسير أنه يجب عدم توقع إلتزام قبل بلوغ الحد الأدنى المحدد.

لم يكن للتعديل أي تأثير على السياسة المحاسبية والمركز والأداء المالي للشركة خلال السنة.

*التغيير الطوعي في السياسة المحاسبية*

تعتبر الإدارة أن التغيير في السياسة المحاسبية الموضح أدناه يقدم معلومات أكثر صلة وموثوقية للأداء والمركز المالي للشركة للقرارات الاقتصادية الصادرة عن مستخدمي البيانات المالية. تم تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية بأثر رجعي من قبَل الشركة. إن تأثير التغيرات في السياسات المحاسبية موضح في إيضاح 27.

*(i) احتياطي الأقساط غير المكتسبة*

في 1 يناير 2014، قامت الشركة بشكل طوعي بتغيير سياستها المحاسبية لاحتساب احتياطي الأقساط غير المكتسبة. قامت الشركة قبل تغيير السياسة المحاسبية بإدراج احتياطي الأقساط غير المكتسبة وحصة إعادة التأمين في هذا الشأن باستخدام الحد الأدنى من المتطلبات المنصوص عليها في قانون شركات التأمين في الإمارات العربية المتحدة (الإمارات العربية المتحدة) والنماذج الحسابية. نتج التغيير في السياسة المحاسبية في الفترة الحالية في إدراج احتياطي الأقساط غير المكتسبة وحصة إعادة التأمين على أساس التناسب الزمني على مدى الفترة الفعلية للسياسة.

# إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2014

## 2.2. التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات *(تتمة)*

*التغيير الطوعي في السياسة المحاسبية (تتمة):*

*(ii) مصاريف العمولات المؤجلة ومصاريف أخرى متعلقة بأنشطة الاكتتاب*

في 1 يناير 2014، قامت الشركة بشكل طوعي بتغيير سياستها المحاسبية لإدراج مصاريف العمولات والمصاريف الأخرى المتعلقة بأنشطة الاكتتاب. قامت الشركة قبل تغيير السياسة المحاسبية بإدراج مصاريف العمولات والمصاريف الأخرى المتعلقة بأنشطة الاكتتاب باستخدام الحد الأدنى من المتطلبات المنصوص عليها في قانون شركات التأمين في الإمارات العربية المتحدة (الإمارات العربية المتحدة) والنماذج الحسابية. نتج التغيير في السياسة المحاسبية في الفترة الحالية في إدراج مصاريف العمولات والمصاريف الأخرى المتعلقة بأنشطة الاكتتاب على أساس التناسب الزمني على مدى الفترة الفعلية للسياسة.

*(iii) إيرادات العمولات غير المكتسبة والإيرادات الأخرى المتعلقة بأنشطة الاكتتاب*

في 1 يناير 2014، قامت الشركة بشكل طوعي بتغيير سياستها المحاسبية لإدراج إيرادات العمولات والإيرادات الأخرى المتعلقة بأنشطة الاكتتاب. قامت الشركة قبل تغيير السياسة المحاسبية بإدراج إيرادات العمولات والإيرادات الأخرى المتعلقة بأنشطة الاكتتاب عندما ينشأ الحق في استلام الإيرادات. نتج التغيير في السياسة المحاسبية في الفترة الحالية في إدراج إيرادات العمولات والإيرادات الأخرى المتعلقة بأنشطة الاكتتاب على أساس التناسب الزمني على مدى الفترة الفعلية للسياسة.

**السياسات المحاسبية المعدلة**

إن السياسات المحاسبية الأساسية التي تم تغييرها نتيجة للتغير في السياسات المحاسبية التي تم وصفها أعلاه هي كما يلي:

*احتياطي الأقساط غير المكتسبة*

في نهاية كل فترة للتقارير المالية، يتم إدراج حصة من إجمالي الأقساط المكتتبة التي تتعلق بالمخاطر سارية المفعول كأقساط غير مكتسبة. يتم احتساب الاحتياطيات على أساس التناسب الزمني على مدى الفترة الفعلية للسياسة.

مصاريف العمولات المؤجلة والمصاريف الأخرى المتعلقة بأنشطة الاكتتاب

في نهاية كل فترة للتقارير المالية، يتم تكوين مخصص مصاريف العمولات المؤجلة والمصاريف الأخرى المتعلقة بأنشطة الاكتتاب لتغطي المخاطر سارية المفعول. يتم احتساب الاحتياطيات على أساس التناسب الزمني على مدى الفترة الفعلية للسياسة.

*إيرادات العمولات والإيرادات الأخرى المتعلقة باحتياطي أنشطة الاكتتاب*

في نهاية كل فترة للتقارير المالية، يتم إدراج حصة من إيرادات العمولات والإيرادات الأخرى المتعلقة بأنشطة الاكتتاب لتغطي المخاطر سارية المفعول. يتم احتساب الاحتياطيات على أساس التناسب الزمني على مدى الفترة الفعلية للسياسة.

## 2.3. السياسات المحاسبية الهامة

**الموجودات والمطلوبات المالية**

*الإدراج*

تقوم الشركة بإدراج الودائع وسندات الدين الصادرة مبدئياً في التاريخ الذي تنشأ فيه. يتم إدراج مشتريات ومبيعات الموجودات المالية المنتظمة في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تتعهد فيه الشركة بشراء أو بيع الأصل. يتم إدراج جميع الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى (بما في ذلك الموجودات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر) مبدئياً في تاريخ المتاجرة الذي تصبح فيه الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية الخاصة بهذه الأداة. يتم مبدئياً قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي بالقيمة العادلة زائداً، بالنسبة للبنود غير المبينة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، تكاليف المعاملة التي تكون منسوبة بصورة مباشرة إلى حيازتها أو إصدارها.

## 2.3. السياسات المحاسبية الهامة *(تتمة)*

**الموجودات والمطلوبات المالية** (تتمة)

*الاستبعاد*

تقوم الشركة باستبعاد أصل مالي عندما تنتهي حقوق الشركة التعاقدية في الحصول على التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما تقوم الشركة بالتنازل عن الأصل المالي من خلال معاملة يتم بموجبها تحويل كافة مخاطر وامتيازات ملكية هذا الأصل المالي بصورة فعلية، أو التي بموجبها لا تقوم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بجميع المخاطر أو الامتيازات الملكية بصورة جوهرية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي المعني. عند استبعاد الأصل المالي، يتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية للأصل واعتبار الشراء المستلم في:

*(i)* بيان الدخل فيما يتعلق بالأوراق المالية المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛ أو
*(ii)* الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بالاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. عند استبعاد الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم تحويل أي احتياطي إعادة التقييم إلى الأرباح المحتجزة.

تقوم الشركة باستبعاد المطلوبات المالية عندما تتم تسوية التزاماتها التعاقدية أو إلغاؤها أو انتهاء صلاحيتها.

كما تقوم الشركة باستبعاد بعض الموجودات عندما تقوم بشطب الأرصدة الخاصة بالموجودات التي تعتبر غير قابلة للتحصيل.

*مدرجة بالتكلفة المطفأة*

يتم تصنيف أدوات الدين كاستثمارات بالتكلفة المطفأة فقط عندما:

*(i)* يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالأصل من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
*(ii)* ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات المبلغ الأساسي والفائدة على المبلغ الأساسي القائم.

إذا لم يتم استيفاء أي من المعيارين، يتم تصنيف الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة. كذلك، حتى لو كان الأصل ضمن شروط التكلفة المطفأة، تختار الشركة في الإدراج المبدئي إدراج الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، إن كان ذلك يلغي أو يقلل بشكل كبير أي مشكلة عدم تطابق محاسبي.

تصنف الاستثمارات في الأسهم وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، إلا إذا كانت الاستثمارات في الأسهم غير محتفظ بها للمتاجرة، وقد تم إدراجها من قبَل الشركة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. وإذا كانت الشركة قد صنفته بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إدراج جميع الأرباح والخسائر، باستثناء دخل توزيعات الأرباح المدرجة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 18 الإيرادات، في الدخل الشامل الآخر ولا يتم تصنفها لاحقاً في بيان الدخل.

*الموجودات المالية الأخرى*

يتم قياس الموجودات المالية غير المشتقة الأخرى مثل النقد وما يعادله والودائع النظامية وذمم التأمين المدينة والذمم المدينة الأخرى بالتكلفة المطفأة وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ناقصاً أي خسائر لانخفاض القيمة.

*المقاصة*

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم عرض صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط عندما يكون لدى الشركة الحق القانوني بمقاصة المبالغ، ويكون لديها النية للتسوية على أساس صافي المبلغ أو إدراج الأصل وتسوية الالتزام في ذات الوقت.

يتم عرض الإيرادات والمصروفات على أساس صافي القيمة عندما تسمح المعايير المحاسبية بذلك. كما يتم إدراج الأرباح والخسائر الناتجة عن مجموعة من المعاملات المماثلة على أساس صافي القيمة.

# إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2014

## 2.3. السياسات المحاسبية الهامة *(تتمة)*

### الموجودات والمطلوبات المالية *(تتمة)*

*قياس التكلفة المطفأة*

إن التكلفة المطفأة للأصل أو الالتزام المالي هي القيمة التي يتم بها قياس الأصل أو الالتزام المالي عند الإدراج المبدئي، ناقصاً دفعات سداد المبلغ الأساسي، زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بين القيمة المبدئية المدرجة وقيمة الاستحقاق، ناقصاً أي انخفاض في القيمة.

### قياس القيمة العادلة

تقوم الشركة بقياس الأدوات المالية كالاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات الغير مالية مثل الاستثمارات في ممتلكات، بالقيمة العادلة بتاريخ كل تقرير مالي.

القيمة العادلة هي السعر المستلم لبيع أصل أو المدفوعة لتحويل إلتزام في معاملة منتظمة بين مساهمي السوق في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على افتراض أن معاملة بيع الأصل أو تحويل الإلتزام تتم إما:

- في السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام؛ أو
- في ظل غياب السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق ذات منفعة للأصل أو الإلتزام.

يجب أن تكون الشركة قادرة على الوصول إلى السوق الرئيسي أو أكثر الأسواق منفعة.

يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي قد يقوم مساهمو السوق باستخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام، بافتراض تصرف مساهمي السوق فيما يصب في أفضل مصالحهم الاقتصادية.

إن قياس القيمة العادلة للأصل الغير مالي يأخذ بالاعتبار إمكانية مساهم السوق على توليد مصالح إقتصادية من خلال استخدام الأصل في أقصى وأفضل حالاته أو بيعه إلى مساهم آخر في السوق الذي قد يقوم باستخدام الأصل في أقصى وأفضل حالاته.

تقوم الشركة باستخدام طرق التقييم التي تعتبر مناسبة في الظروف، والتي تتوفر بها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة والزيادة في استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة والتقليل من استخدام المدخلات الغير ملحوظة.

يتم قياس أو الإفصاح عن القيمة العادلة لجميع الموجودات والمطلوبات في البيانات المالية ويتم إدراجها ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، والتي تم تقديم وصف عنها كما يلي، بناءً على أدنى مستويات المدخلات التي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى الأول – الأسعار السوقية (الغير معدلة) السائدة في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة.
- المستوى الثاني – طرق تقييم أخرى تكون فيها أدنى مستويات المدخلات المؤثرة بشكل جوهري على قياس القيم العادلة ملحوظة، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث – طرق تقييم تكون فيها أدنى مستويات المدخلات المؤثرة بشكل جوهري على قياس القيم العادلة غير ملحوظة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المالية، على أساس متكرر، تحدد الشركة في حال حدوث تحويلات بين المستويات ضمن التراتبية، من خلال إعادة تقييم التصنيف (بناءً على أدنى مستويات المدخلات الهامة لقياس القيمة العادلة ككل) كما في نهاية كل فترة تقارير مالية.

لهدف الإفصاح عن القيمة العادلة، قامت الشركة بتحديد مستويات الموجودات والمطلوبات وفقاً للطبيعة وخصائص ومخاطر الأصل أو الإلتزام، ومستوى تراتبية القيمة العادلة كما تم توضيحه أعلاه. تم تقديم تحليل للقيم العادلة للأدوات المالية وتفاصيل إضافية حول كيفية قياسها في الإيضاح رقم 6.

## 2.3. السياسات المحاسبية الهامة *(تتمة)*

**قياس القيمة العادلة** *(تتمة)*

يتم الاستعانة بمقيمين خارجيين لتقييم الموجودات الجوهرية مثل الاستثمارات في الممتلكات. إن معايير اختيار المقيمين الخارجيين تتضمن: المعرفة بالسوق، السمعة، الاستقلالية والمحافظة على المعايير المهنية. تحدد الإدارة، بعد المناقشة مع المقيمين الخارجيين للشركة طرق التقييم والمدخلات التي يجب استخدامها في كل حالة.

تقوم كذلك الإدارة بالتعاون مع مقيمي المجموعة الخارجيين بمقارنة كل تغيير في القيمة العادلة لكل أصل والتزام مع المصادر الخارجية ذات الصلة لتحديد في حال أن التغيير معقول.

لهدف الإفصاح عن القيمة العادلة، قامت الشركة بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات وفقاً لطبيعة وخصائص ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى تراتبية القيمة العادلة كما تم توضيحه أعلاه.

**انخفاض قيمة الموجودات المالية**

تقوم الشركة بإجراء تقييم في تاريخ التقارير المالية لتحديد إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت انخفاضاً في قيمة أي أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية. يعتبر الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية منخفضة القيمة إذا كان هناك دليل موضوعي للانخفاض في القيمة نتيجة حدث أو أحداث تمت بعد الإدراج المبدئي للأصل (تكبد «خسارة»)، وهذه الخسارة لها تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بالأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية التي يمكن تقديرها بدقة.

دليل الانخفاض قد يشمل مؤشرات بأن المقترضين أو مجموعة من المقترضين يعانون من أزمات مالية أو احتمال الإفلاس أو إعادة تنظيم مالي أو تقصير في دفعات الفوائد وأصول الأموال، وعند وجود بيانات تدل على وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية مثل التغيرات في المتأخرات أو الظروف الاقتصادية التي ترتبط بالتقصير.

*الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة*

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، تقوم الشركة أولاً بإجراء التقييم بشكل فردي في حال وجود دليل موضوعي يثبت انخفاض في قيمة موجودات مالية، ويعتبر الانخفاض جوهري بشكل فردي أو بشكل جماعي للموجودات المالية الغير جوهرية فردياً. في حال تحديد الشركة عدم وجود دليل موضوعي يشير لانخفاض قيمة أصل مالي، التي تم قياسها بشكل فردي، يتم إدراج الأصل ضمن مجموعة موجودات مالية لها خصائص ائتمانية مماثلة، ويتم تقييمها بشكل جماعي للانخفاض في القيمة. لا يتم إدراج الموجودات التي يتم تقييمها بشكل فردي للانخفاض في القيمة والتي تكون أو يستمر إدراجها، ضمن مخصص تقييم انخفاض جماعي.

في حال وجود دليل موضوعي على تكبد خسارة انخفاض في القيمة، يتم قياس قيمة الخسارة كالفرق بين قيمة الأصل الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (باستثناء خسائر الائتمان المتوقعة والتي لم يتم تكبدها بعد). يتم خفض قيمة الأصل الدفترية من خلال استخدام حساب مخصص ويتم إدراج قيمة الخسارة في بيان الدخل. يستمر استحقاق إيرادات الفائدة على القيمة الدفترية المخفضة، ويتم استحقاقها باستخدام معدل الفائدة لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسارة الانخفاض في القيمة. يتم إدراج إيرادات الفائدة كجزء من «إيرادات الفائدة». يتم شطب الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة مع المخصصات ذات العلاقة عندما لا يوجد توقعات معقولة باستردادها مستقبلاً. في حال زادت أو نقصت خسارة الانخفاض في القيمة المقدرة في السنة اللاحقة، نتيجة حدث نتج بعد إدراج الانخفاض في القيمة، يتم زيادة أو خفض خسارة الانخفاض في القيمة المدرجة سابقاً عن طريق تعديل حساب المخصص. أما في حال تم استرداد القيمة المشطوبة المستقبلية لاحقاً، يتم إدراج الاسترداد ضمن «إيرادات أخرى».

# إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2014

## 2.3. السياسات المحاسبية الهامة *(تتمة)*

**النقد وما يعادله**

يشتمل النقد وما يعادله على النقد في الصندوق وودائع تحت الطلب محتفظ بها لدى بنوك بفترات استحقاق أصلية لثلاثة أشهر أو أقل.

**عقود التأمين**

*التصنيف*

تصدر الشركة عقوداً يتم بموجبها إما تحويل مخاطر التأمين أو كل من مخاطر التأمين والمخاطر المالية. لا تقوم الشركة بإصدار عقود يتم بموجبها تحويل المخاطر المالية فقط.

يتم تصنيف العقود التي تقبل الشركة بموجبها مخاطر التأمين الجوهرية من طرف آخر (حامل وثيقة التأمين) من خلال الموافقة على تعويض حامل وثيقة التأمين في حال وقوع حدث مستقبلي محدد وغير مؤكد (الحدث المؤمن ضده)، من شأنه أن يؤثر تأثيراً سلبياً على حامل وثيقة التأمين كعقود تأمين. وتكون مخاطر التأمين هامة إذا ترتب على الحدث المؤمن ضده سداد الشركة لتعويضات إضافية جوهرية نتيجة وقوع الحدث المؤمن ضده مقارنة بعدم وقوعه. عند تصنيف العقد كعقد تأمين يظل مصنفاً كعقد تأمين حتى يتم الوفاء بكافة الحقوق والإلتزامات أو انتهاء صلاحيتها.

*أقساط التأمين*

يعكس إجمالي الأقساط المكتتبة المبالغ المدرجة خلال السنة على حاملي وثائق التأمين أو شركات التأمين الأخرى فيما يتعلق بعقود التأمين، ولا يتضمن أية رسوم أو مبالغ أخرى تم تحصيلها مع الأقساط أو احتسابها بناءً عليها. يتم إدراج هذه الأقساط عند إتمام أعمال التأمين.

تشتمل أقساط التأمين على أية تعديلات متعلقة بالأعمال المكتتبة في الفترات المحاسبية السابقة. يتم إدراج الجزء المكتسب من الأقساط كإيرادات. يتم احتساب الأقساط المكتسبة اعتباراً من تاريخ تضمين المخاطر على مدى فترة التعويض، ويتم احتساب الأقساط غير المكتسبة باستخدام الأساس المبين أدناه:

*مخصص الأقساط غير المكتسبة*

الأقساط غير المكتسبة هي تلك الحصص التي تم اكتتابها خلال السنة التي تتعلق بفترات المخاطر بعد تاريخ التقارير المالية. يتم احتساب الأقساط غير المكتسبة على أساس التناسب اليومي. يتم تأجيل الحصة المتعلقة بالفترات اللاحقة كاحتياطي أقساط غير مكتسبة.

*المطالبات*

تشتمل المطالبات المتكبدة على التسويات وتكاليف التعامل الداخلية والخارجية للمطالبات المدفوعة والتغيرات في مخصصات المطالبات القائمة الناتجة عن الأحداث التي تقع خلال الفترة المالية. وحسبما يكون مناسباً، يتم خصم تعويضات الإنقاذ والمبالغ المستردة المتعلقة بها.

تشتمل المطالبات القائمة على المخصصات التي يتم رصدها وفقاً لتقديرات الشركة للتكلفة النهائية لتسوية كافة المطالبات المتكبدة، ولكن لم يتم دفعها كما في تاريخ التقارير المالية سواء تلك التي تم إدراجها أو لم يتم، بالإضافة إلى مصاريف التعامل مع المطالبات الداخلية والخارجية، ويخصم منها تعويضات الإنقاذ المتوقعة والمبالغ المستردة الأخرى. يتم تقييم المطالبات القائمة من خلال مراجعة المطالبات المدرجة بصورة فردية. لا يتم خصم مخصص المطالبات القائمة. يتم إظهار التعديلات على مخصصات المطالبات المكونة في فترات سابقة في البيانات المالية للفترة التي تمت فيها التعديلات. كما تتم مراجعة الطرق المستخدمة والتقديرات الموضوعة بصورة منتظمة.

*مخصص العجز في أقساط التأمين / اختبار كفاية الالتزام*

يتم تكوين مخصص للعجز في أقساط التأمين الناتج عن عقود التأمين عندما تزيد القيمة المتوقعة للتعويضات والمصاريف المتعلقة بالفترات غير المنتهية للسياسات السارية في تاريخ بيان المركز المالي عن مخصص الأقساط غير المكتسبة وإلتزامات المطالبات المدرجة المتعلقة بهذه السياسات. يتم احتساب مخصص العجز في أقساط التأمين استناداً إلى فئات الأعمال التي يتم إدارتها معاً، مع الأخذ بالاعتبار عائد الاستثمار المستقبلي للاستثمارات المحتفظ بها لاسترداد الأقساط غير المكتسبة ومخصصات المطالبات.

## 2.3. السياسات المحاسبية الهامة *(تتمة)*

**النقد وما يعادله** *(تتمة)*

*إعادة التأمين*

تقوم الشركة بالتنازل عن إعادة التأمين في سياق أعمالها الاعتيادية بغرض الحد من صافي خسائرها المتوقعة من خلال تنويع المخاطر التي تتعرض لها. يتم عرض الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف الناتجة عن عقود إعادة التأمين المتنازل عنها بصورة منفصلة عن الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف الناتجة عن عقود التأمين ذات الصلة، حيث أن اتفاقيات إعادة التأمين لا تعفي الشركة من إ7لتزاماتها المباشرة تجاه حاملي وثائق التأمين.

يتم احتساب المبالغ المستحقة إلى ومن شركات إعادة التأمين بطريقة تتوافق مع وثائق التأمين ذات الصلة ووفقاً لعقود إعادة التأمين ذات الصلة. يتم تأجيل أقساط إعادة التأمين ويتم استحقاقها كمصاريف باستخدام نفس الأساس المستخدم لاحتساب احتياطيات أقساط التأمين غير المكتسبة لسياسات التأمين ذات الصلة. هذا ويتم إدراج الجزء المؤجل من أقساط إعادة التأمين المتنازل عنها ضمن موجودات إعادة التأمين.

يتم تقييم موجودات إعادة التأمين لمعرفة ما إذا كانت قد تعرضت لانخفاض القيمة بتاريخ كل بيان مركز مالي. يعتبر أصل إعادة التأمين منخفض القيمة في حال وجود دليل موضوعي نتيجة لحدث وقع بعد الإدراج المبدئي، على أن الشركة قد لا تتمكن من استرداد كافة المبالغ المستحقة لها، ويكون لهذا الحدث تأثير يمكن قياسه بطريقة موثوقة على المبالغ التي سوف تستلمها الشركة من شركات إعادة التأمين. يتم إدراج خسائر انخفاض قيمة موجودات إعادة التأمين ضمن بيان الدخل في الفترة التي يتم فيها تكبد هذه الخسائر.

*مصاريف العمولات المؤجلة والمصاريف الأخرى وإيرادات العمولات غير المكتسبة والإيرادات الأخرى*

في نهاية كل فترة تقارير مالية، يتم تأجيل جزء من إيرادات العمولات والإيرادات الأخرى وجزء من مصاريف العمولات والمصاريف الأخرى المتعلقة بأنشطة الاكتتاب لتغطي المخاطر سارية المفعول. يتم احتساب الاحتياطيات على أساس التناسب الزمني على مدى الفترة الفعلية للسياسة.

*ذمم التأمين المدينة*

يتم إدراج ذمم التأمين المدينة عند استحقاقها، ويتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة للاعتبارات المستلمة أو المستحقة. يتم مراجعة القيمة الدفترية لذمم التأمين المدينة للانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو الظروف إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية، مع إدراج خسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل.

*ذمم التأمين الدائنة*

يتم إدراج ذمم التأمين الدائنة عند استحقاقها، ويتم قياسها عند الإدراج المبدئي بالقيمة العادلة للاعتبارات المستلمة ناقصاً تكاليف المعاملات المتعامل بها مباشرة. بعد الإدراج المبدئي، يتم قياسها بالتكلفة المطفأة وذلك باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية.

*مطلوبات عقود التأمين*

تشمل مطلوبات العقود المطالبات المتكبدة ولم يتم إدراجها، واحتياطي عجز الأقساط والمطالبات القائمة ومخصص الأقساط الغير مكتسبة.

يتم عمل مطلوبات عقود التأمين تجاه المطالبات القائمة لكل المطالبات الموثقة لدى الشركة ولكن غير مدفوعة بعد في تاريخ بيان المركز المالي، بالإضافة للمطالبات المتكبدة ولكن غير مدرجة.

تشتمل الأقساط غير المكتسبة المدرجة في مطلوبات عقود التأمين على جزء مقدر من إجمالي الأقساط المكتتبة التي تتعلق بفترات التأمين بعد تاريخ بيان المركز المالي. يتم احتساب الأقساط غير المكتسبة على أساس التناسب الزمني على مدى الفترة الفعلية للسياسة. يتم تأجيل الجزء المتعلق بالفترات اللاحقة كمخصص للأقساط غير المكتسبة. تقوم الشركة بتخصيص احتياطي أقساط غير مكتسبة بناءً على الشروط الفعلية للبوليصة.

يتم احتساب الالتزام المتعلق بالمطالبات المتكبدة ولكن غير مدرجة، واحتياطي عجز الأقساط بتاريخ التقارير المالية باستخدام مجموعة من تقنيات تقدير المطالبات الاكتوارية القياسية اعتماداً على بيانات تجريبية وافتراضات حالية التي قد تتضمن هامش للانحراف الحسابي العكسي. لا يتم خصم الالتزام للقيمة الزمنية للأموال.

يتم تصنيف الجزء من شركات إعادة التأمين تجاه المطالبات القائمة أعلاه والمطالبات المتكبدة ولكن غير مدرجة، والأقساط غير المكتسبة كموجودات عقود إعادة التأمين في البيانات المالية.

# إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2014

## 2.3. السياسات المحاسبية الهامة *(تتمة)*

**تكاليف التمويل**

يتم إدراج الفائدة المدفوعة في بيان الدخل عند استحقاقها، ويتم احتسابها عن طريق استخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. يتم إدراج الفائدة المستحقة ضمن القيمة الدفترية للالتزام المالي الذي يحمل فائدة.

**الممتلكات والمعدات**

*الإدراج والقياس*

يتم قياس كافة بنود الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة.

تشتمل التكاليف على المصاريف المنسوبة بصورة مباشرة للاستحواذ على الأصل. يتم رسملة البرامج المشتراة التي تمثل جزءاً من القدرة التشغيلية للمعدات ذات الصلة كجزء من المعدات. وتشتمل تكلفة الموجودات المشيدة ذاتياً على تكلفة المواد والعمالة المباشرة وأية تكاليف أخرى منسوبة مباشرة إلى إيصال الأصل للحالة التشغيلية المرجوة منه، بالإضافة إلى تكاليف تفكيك وإزالة بنود الموجودات المعنية وإعادة الموقع الذي تقع عليه تلك الموجودات إلى وضعه الأصلي.

*التكاليف اللاحقة*

يتم إدراج تكلفة استبدال أجزاء أحد بنود الممتلكات أو المعدات ضمن القيمة الدفترية لهذا البند إذا كان من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في ذلك الجزء إلى الشركة، وكان بالإمكان قياس تكلفته بصورة موثوقة. يتم استبعاد القيمة الدفترية للجزء المستبدل. يتم إدراج تكاليف الصيانة اليومية للممتلكات والمعدات ضمن بيان الدخل.

يتم تحديد الأرباح والخسائر من استبعاد أحد بنود الممتلكات والمعدات من خلال مقارنة المتحصلات من الاستبعاد مع صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات، ويتم إدراجها صافية ضمن إيرادات التشغيل الأخرى في بيان الدخل.

*الاستهلاك*

يتم إدراج الاستهلاك ضمن بيان الدخل على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية الاقتصادية المتبقية للممتلكات والمعدات. لا يتم استهلاك الأراضي المملوكة ملكاً مطلقاً أو الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز.

كانت الأعمار الإنتاجية الاقتصادية للموجودات، بدءاً من تاريخ الاستخدام، عن الفترة الحالية وفترات المقارنة كما يلي:

| | *العمر الإنتاجي* |
|---|---|
| المباني | 10 - 20 سنة |
| الأثاث والتجهيزات والتحسينات على العقارات المستأجرة | 4 - 10 سنوات |
| المعدات المكتبية | 2 - 8 سنوات |
| السيارات | 5 سنوات |

يتم إعادة تقييم طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية بتاريخ كل تقارير مالية.

*انخفاض القيمة*

يتم مراجعة القيم الدفترية بتاريخ كل تقارير مالية لتحديد فيما إذا كان هنالك أي مؤشر يفيد تعرضها لانخفاض في القيمة. في حال وجود مثل هذا المؤشر، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد. تتمثل قيمة الأصل القابلة للاسترداد أو وحدته المولدة للنقد بقيمته من الاستخدام أو قيمته العادلة، أيهما أكبر، ناقصاً تكاليف البيع. عند تقييم القيمة من الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية، وذلك باستخدام معدلات خصم تعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر المتعلقة بهذا الأصل.

يتم إدراج خسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل إلى المدى الذي لا تزيد فيه القيم الدفترية عن القيم القابلة للاسترداد.

## 2.3. السياسات المحاسبية الهامة *(تتمة)*

**الانخفاض في قيمة الموجودات الغير مالية**

تقوم الشركة بتقييم الموجودات الغير مالية في تاريخ التقارير المالية، لتحديد ما إذا كان هناك مؤشرات تفيد بانخفاض قيمة أي أصل. وفي حال وجود هذه المؤشرات، أو عندما يتطلب إجراء تقييم سنوي للانخفاض في القيمة، تقوم الشركة بتقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد. تمثل قيمة الأصل القابلة للاسترداد القيمة العادلة للأصل أو للوحدات المولدة للنقد ناقصاً تكاليف البيع والقيمة قيد الاستخدام أيهما أعلى، ويتم تحديدها لكل أصل على حدة، إلا في حال عدم توليد الأصل للتدفقات النقدية الداخلة المستقلة بشكل كبير عن الموجودات الأخرى أو مجموعة الموجودات. عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل أو الوحدات المولدة للنقد عن المبلغ القابل للاسترداد، يتم اعتبار الأصل منخفض القيمة ويتم تخفيض قيمته لتساوي القيمة القابلة للاسترداد.

عند تحديد القيمة قيد الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للقيمة الحالية باستخدام معدلات خصم تعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الوقتية للنقد والمخاطر المتعلقة بالأصل. عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، يتم الأخذ بالاعتبار معاملات السوق الحديثة إذا توفرت. يتم تدعيم هذه المحاسبات بعوامل تقييم أسعار الأسهم للشركات التابعة المدرجة، أو مؤشرات القيمة العادلة الأخرى المتاحة.

يتم إدراج خسائر الانخفاض في القيمة من العمليات المستمرة في بيان الدخل ضمن بنود المصاريف التي تتناسب مع آلية الأصل المنخفض القيمة.

بالنسبة للموجودات باستثناء الشهرة، يتم إجراء تقييم في تاريخ كل تقارير مالية لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشرات تفيد بأن خسائر الانخفاض في القيمة المدرجة سابقاً لم تعد موجودة، أو انخفضت. في حال وجود هذه المؤشرات، تقوم الشركة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات أو الوحدة المولدة للنقد. يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة المدرجة سابقاً فقط عند إجراء تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة القابلة للاسترداد منذ آخر إدراج لخسائر الانخفاض في القيمة. يتم تحديد العكس بحيث لا تتجاوز القيمة الدفترية للأصل قيمته القابلة للاسترداد، ولا تتجاوز كذلك القيمة الدفترية التي تم تحديدها، صافي الاستهلاك، في حال أنه لم يتم أخذ إدراج خسارة الانخفاض في القيمة في السنوات السابقة. يتم إدراج العكس في بيان الدخل.

يتم قياس الشهرة المستحوذة من دمج الأعمال مبدئياً بالتكلفة، وهي تمثل الزيادة في تكلفة الشراء عن نصيب الشركة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمطلوبات الطارئة. بعد الإدراج المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة ناقصاً أي خسائر انخفاض في القيمة متراكمة. يتم اختبار الانخفاض في قيمة الشهرة سنوياً وفي الحالات التي تشير فيها الظروف إلى انخفاض القيمة الدفترية.

يتم تحديد الانخفاض في قيمة الشهرة من خلال تقييم القيمة القابلة للاسترداد من الوحدات المولدة للنقد، التي تم تخصيصها للشهرة. عندما تكون القيمة القابلة للاسترداد للوحدات المولدة للنقد أقل من القيمة الدفترية يتم إدراج خسارة الانخفاض في القيمة. لا يمكن عكس خسارة الانخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة في فترات مستقبلية.

**الاستثمارات في الممتلكات**

إن الاستثمارات في الممتلكات هي الممتلكات المحتفظ بها إما بغرض الحصول على إيرادات إيجارية أو لزيادة رأس المال أو كلاهما، وليس بغرض البيع في سياق الأعمال الاعتيادية، أو الاستخدام في الإنتاج أو توريد البضائع أو تقديم الخدمات أو لأغراض إدارية. يتم قياس الاستثمارات في الممتلكات بالقيمة العادلة، مع إدراج أية تغيرات تطرأ ضمن الإيرادات التشغيلية في بيان الدخل.

عندما يتغير استخدام عقار ويتم إعادة تصنيفه كممتلكات ومعدات، تصبح قيمته العادلة بتاريخ إعادة التصنيف هي تكلفته لعملية الاحتساب اللاحقة.

تحتفظ الشركة باستثمارات في الممتلكات كما هو مفصح عنه في الإيضاح 11.

# إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2014

## 2.3. السياسات المحاسبية الهامة *(تتمة)*

**الإيرادات بخلاف إيرادات التأمين**

يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المقبوض أو المستحق القبض في سياق الأعمال الاعتيادية.

*إيرادات الإيجار*

يتم إدراج إيرادات الإيجار من الاستثمارات في الممتلكات على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ذو الصلة، ويتم إدراجها صافياً من المصاريف الأخرى.

*إيرادات الفائدة*

تستحق إيرادات الفائدة على أساس التناسب الزمني، وذلك استناداً إلى المبالغ الأصلية القائمة وسعر الفائدة الفعلي المطبق.

*إيرادات توزيعات الأرباح*

يتم إدراج إيرادات توزيعات الأرباح عندما يتم ثبوت الحق في استلام توزيعات الأرباح. عادةً ما يكون تاريخ إقرار توزيعات الأرباح لحامليها في تاريخ استحقاقها.

*إيرادات الاستثمار*

يتم إدراج إيرادات الفائدة في بيان الدخل عند استحقاقها ويتم احتسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم إدراج الرسوم والعمولات التي تعد جزء متكامل من الناتج الفعلي للأصل، أو الإلتزام المالي كتعديل لطريقة الفائدة الفعلية للأداة.

تشمل إيرادات الاستثمار كذلك توزيعات الأرباح عندما ينشأ الحق في استلام المدفوعات.

*الأرباح المحققة والأرباح غير المحققة*

إن صافي أرباح/ خسائر الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تم الإفصاح عنها ضمن السياسة المحاسبية للموجودات والمطلوبات المالية.

**العملات الأجنبية**

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى درهم الإمارات العربية المتحدة وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. كما يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى درهم الإمارات العربية المتحدة وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية والتي يتم إدراجها بالتكلفة التاريخية، إلى درهم الإمارات العربية المتحدة وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. تم إدراج أرباح وخسائر الصرف المحققة وغير المحققة ضمن بيان الدخل.

**دفعات الإيجار**

يتم إدراج المبالغ المدفوعة بموجب عقود تأجير تشغيلية ضمن الأرباح أو الخسائر على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. يتم إدراج حوافز الإيجار المستلمة كجزء لا يتجزأ من إجمالي مصاريف عقد الإيجار على مدى فترة العقد. إن كافة عقود التأجير التشغيلية الخاصة بالشركة قابلة للتجديد.

**الموجودات المؤجرة**

يتم تصنيف عقود الإيجار التي تحتفظ بموجبها الشركة بكافة المخاطر والامتيازات المتعلقة بالملكية كعقود إيجار تمويلية. عند الإدراج المبدئي، يتم قياس الأصل المؤجر بالقيمة التي تساوي قيمته العادلة أو القيمة الحالية للحد الأدنى من مدفوعات الإيجار، أيهما أقل. يتم فصل دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة المحمل على عقد الإيجار بغرض تحديد تكلفة التمويل، التي تم تحميلها مقابل الإيرادات على مدى مدة فترة الإيجار، وسداد دفعات رأس المال التي تقلل من إلتزامات المؤجر. بعد الإدراج المبدئي، يتم احتساب الأصل وفقاً للسياسة المحاسبية المطبقة على هذا الأصل.

تقوم الشركة بإبرام عقود إيجار تشغيلية بشأن استثماراتها في الممتلكات. يتم إدراج إيرادات الإيجار من هذه العقود التشغيلية على أساس القسط الثابت على مدة فترة عقد الإيجار ذو الصلة.

## 2.3. السياسات المحاسبية الهامة *(تتمة)*

**المخصصات**

يتم إدراج مخصص ما عندما يكون لدى الشركة، نتيجة لحدث سابق، إلتزام حالي سواء كان قانوني أو استنتاجي يمكن تقديره بصورة موثوقة ويكون من المحتمل أن يلزم إجراء تدفقات خارجة للفوائد الاقتصادية لتسوية الالتزام. عندما يكون تأثير القيمة الزمنية للمال هاماً، يتم تحديد المخصصات من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة باستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة، والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال، وحيثما يكون مناسباً، المخاطر المتعلقة بهذا الالتزام.

**مكافآت نهاية الخدمة للموظفين**

*خطة المكافآت المحددة*

تقدم الشركة مكافآت نهاية الخدمة للموظفين الوافدين. يرتكز استحقاق هذه المكافآت على الراتب النهائي للموظف ومدة الخدمة، بشرط إكمال الحد الأدنى لفترة الخدمة. يكون استحقاق التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على فترات خدمة الموظفين.

*خطة المساهمات المحددة*

تقوم الشركة بسداد إلتزاماتها الخاصة بمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة إلى صندوق الضمان الاجتماعي والتقاعد بدولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 7 لعام 1999 بشأن التقاعد والضمان الاجتماعي.

**تعويضات أعضاء مجلس الإدارة**

وفقاً لتفسير وزارة الاقتصاد والتجارة للبند 118 من القانون الاتحادي رقم 8 لسنة 1984 (وتعديلاته)، يتم إدراج مكافآت أعضاء مجلس الإدارة في بيان الدخل الشامل الآخر.

**توزيعات الأرباح**

يتم إدراج توزيعات الأرباح إلى مساهمي الشركة كإلتزام ضمن البيانات المالية للشركة في الفترة التي يتم فيها اعتماد توزيعات الأرباح من قبَل مساهمي الشركة.

## 3. التغيرات المستقبلية في السياسات المحاسبية - المعايير والتعديلات الجديدة على المعايير الحالية الصادرة ولكن غير فعالة

إن المعايير والتعديلات الجديدة على المعايير الحالية الصادرة ولكن غير فعالة بعد، حتى تاريخ إصدار البيانات المالية للشركة، مدرجة أدناه:

**المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9: الأدوات المالية – محاسبة الحماية (تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 39)** تقدم المتطلبات الجديدة لمحاسبة الحماية التي توافق بين محاسبة الحماية ومخاطر الإدارة بشكل وثيق. تحدد المتطلبات كذلك منهج يستند على المبادئ لمحاسبة الحماية، ويعالج التناقضات ونواحي الضعف في نموذج محاسبة الحماية في معيار المحاسبة الدولي رقم 39.

**المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9: الأدوات المالية – الانخفاض في القيمة** – يقدم المعيار متطلبات جديدة للتصنيف والقياس والانخفاض في القيمة ومحاسبة الحماية. في 24 يوليو 2014، أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية الإصدار النهائي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9: الأدوات المالية، والذي يعكس جميع مراحل مشروع الأدوات المالية ويستبدل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الأدوات المالية: الإدراج والقياس وجميع الإصدارات السابقة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9. كما قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية بمعالجة المخاوف الرئيسية التي نشأت كنتيجة للأزمة المالية المتعلقة بنموذج تكبد الخسارة في معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الذي يساهم في تأجيل إدراج خسائر الائتمان، من خلال إصدار متطلبات جديدة للانخفاض في القيمة المبنية على توقع نموذج خسارة ائتمان. إن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 المتعلق بالانخفاض في القيمة هو للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، مع إمكانية التطبيق المبكر.

**المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 14: الحسابات التنظيمية المؤجلة** – إن المعيار هو معيار اختياري يسمح للشركة التي تخضع أنشطتها لتنظيم الأسعار، بالاستمرار بتطبيق معظم سياساتها المحاسبية الحالية لأرصدة الحسابات التنظيمية المؤجلة عند اعتمادها للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة. يجب على الشركات التي تطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 14 عرض الحسابات التنظيمية المؤجلة كبنود منفصلة في بيان المركز المالي وعرض الحركة في أرصدة هذه الحسابات كبنود منفصلة في بيان الأرباح والخسائر وبيان الدخل الشامل الآخر. يتطلب المعيار إفصاحات عن طبيعة والمخاطر المرتبطة بتنظيم أسعار الشركة وتأثير تنظيم الأسعار على بياناتها المالية. إن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 14 فعال للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016.

# إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2014

## 3. التغيرات المستقبلية في السياسات المحاسبية - المعايير والتعديلات الجديدة على المعايير الحالية الصادرة ولكن غير فعالة *(تتمة)*

**المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15: الإيرادات من العقود مع العملاء** – تم إصدار المعيار في مايو 2014 ويحدد نموذج جديد من خمس خطوات يتم تطبيقه على الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء. وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15، يتم إدراج الإيرادات بمبلغ يعكس اعتبارات الشراء التي تتوقع الشركة أن تستحقها في مقابل تحويل البضائع أو الخدمات إلى العملاء. تقدم مبادئ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 منهج أكثر تنظيماً لقياس وإدراج الإيرادات. يتم تطبيق معيار الإيرادات الجديد على جميع الشركات، وسيحل محل كافة متطلبات إدراج الإيرادات الحالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. يتطلب التطبيق للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017 إما بأثر رجعي كامل أو معدل مع إمكانية التطبيق المبكر.

**المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 11: الاتفاقيات الثنائية (المعدل)** – يتطلب المعيار قيام مشغل مشترك باحتساب استحواذ حصة من عملية مشتركة، يشكل فيها نشاط العملية المشتركة أعمال تتطلب تطبيق مبادئ معيار المحاسبة الدولي رقم 3 ذو الصلة لاحتساب دمج الأعمال. توضح التعديلات كذلك بأنه لا يتم إعادة قياس الحصة المحتفظ بها سابقاً من عملية مشتركة عند استحواذ حصة إضافية في نفس العملية المشتركة عند الاحتفاظ بالسيطرة المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، تم إضافة نطاق استثنائي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 11 لتحديد أن التعديلات لا تنطبق عندما تتشارك الأطراف ذات العلاقة السيطرة، ويشمل ذلك عندما تكون الشركة المعدة للتقارير المالية، تحت السيطرة المشتركة لنفس الجهه الأم المسيطرة. يتم تطبيق التعديلات على كل من استحوذ الحصة الأولية في العملية المشتركة واستحوذ أي حصص إضافية في نفس العملية المشتركة، وتكون فعالة بأثر مستقبلي للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، مع إمكانية التطبيق المبكر.

**معيار المحاسبة الدولي رقم 16 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38:** (المعدل) – توضح مبدأ معيار المحاسبة الدولي رقم 16 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38 بأن الإيرادات تعكس نمطاً من منافع اقتصادية يتم توليدها من تشغيل الأعمال (والتي يعد الأصل جزءاً منها) بدلاً عن المنافع الاقتصادية التي يتم استهلاكها من خلال استخدام الأصل. وكنتيجة لذلك، فإن الطريقة القائمة على الإيرادات لا يمكن استخدامها لاستهلاك الممتلكات والآلات والمعدات، وقد يتم استخدامها فقط في ظروف محدودة جداً لإطفاء الموجودات الغير ملموسة. إن التعديلات فعالة بأثر مستقبلي للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 مع إمكانية التطبيق المبكر.

**معيار المحاسبة الدولي رقم 16 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 41:** (المعدل) – تغير المعايير متطلبات احتساب الموجودات البيولوجية التي تستوفي تعريف النباتات المثمرة. وفقاً للتعديلات، لم تعد الموجودات البيولوجية التي تستوفي تعريف النباتات المثمرة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 41. وبدلاً من ذلك، سيتم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 16. بعد الإدراج المبدئي، سيتم قياس النباتات المثمرة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 16 بالتكلفة المتراكمة (قبل النضج) وباستخدام إما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم (بعد النضج). كما تتطلب التعديلات أن يظل الإنتاج الذي ينمو في النباتات المثمرة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 41 والمقاس بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع. بالنسبة للمنح الحكومية المتعلقة بالنباتات المثمرة، سيتم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 20، محاسبة المنح الحكومية، والإفصاح عن المساهمات الحكومية. إن التعديلات فعالة بأثر رجعي للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، مع إمكانية التطبيق المبكر.

**معيار المحاسبة الدولي رقم 27: البيانات المالية المنفصلة (المعدل)** – سيتيح المعيار للشركات استخدام طريقة حقوق الملكية لاحتساب الاستثمارات في الشركات التابعة وشركات الائتلاف والشركات الزميلة في بياناتها المالية المنفصلة. يتوجب على الشركات التي تقوم بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، واختيار التغيير لطريقة حقوق الملكية في بياناتها المالية المنفصلة تطبيق ذلك التغيير بأثر رجعي. بالنسبة لمطبقي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة والذين اختاروا استخدام طريقة حقوق الملكية في بياناتهم المالية المنفصلة، سيتطلب منهم تطبيق هذه الطريقة من تاريخ الانتقال إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. إن التعديلات فعالة للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، مع إمكانية التطبيق المبكر.

لدى الشركة النية في تبني هذه المعايير، والتعديلات الجديدة على المعايير الحالية عندما تصبح فعالة.

وبخلاف ذلك، لا تتوقع الشركة أن ينتج عن تبني المعايير الجديدة والمعدلة أعلاه أي تأثير جوهري على مركزها أو أدائها المالي.

## 4. إدارة المخاطر

يلخص هذا القسم المخاطر التي تتعرض لها الشركة وطريقة إدارة الشركة لها.

### 4.1. مقدمة ونظرة عامة

*الإطار العام*

إن الهدف الأساسي من إطار إدارة المخاطر والإدارة المالية للشركة هو حماية مساهمي الشركة من التعرض لأحداث إعاقة التحقيق الدائم لأهداف الأداء المالي. تدرك الإدارة الأهمية البالغة لتطبيق أنظمة ذات فعالية وكفاءة لإدارة المخاطر.

*إطار إدارة رأس المال*

لدى الشركة إطار عام لإدارة المخاطر الداخلية يتم من خلاله تحديد المخاطر التي تتعرض لها أي من وحدات الأعمال أو التي تتعرض لها الشركة بصورة عامة، بالإضافة إلى تحديد مدى تأثير تلك المخاطر على رأس المال الاقتصادي. تشير تقديرات هذه السياسة الداخلية إلى حجم رأس المال المطلوب لتقليل مخاطر الإفلاس إلى مستوى محدد لمخاطر قليلة يطبق لعدد من الاختبارات (المالية وغير المالية) على المركز الرأسمالي للأعمال.

*الإطار التنظيمي*

تهتم الجهات التنظيمية بصورة أساسية بحماية حقوق حاملي وثائق التأمين والمساهمين ومراقبتها عن كثب، وذلك لضمان أن الشركة تدير الأمور بشكل يرضي مصالحهم. في الوقت ذاته، تهتم الجهات التنظيمية أيضاً بضمان احتفاظ الشركة بمركز مالي مناسب يمكنها من الوفاء بالإلتزامات غير المتوقعة الناتجة عن الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية.

تخضع عمليات الشركة إلى المتطلبات التنظيمية داخل دولة الإمارات العربية المتحدة. لا تتطلب هذه اللوائح اعتماد الأنشطة ومراقبتها فقط، ولكنها تفرض أيضاً بعض الأحكام الملزمة للحد من مخاطر التخلف عن السداد والعجز عن السداد من جانب شركات التأمين، وذلك للوفاء بالإلتزامات غير المتوقعة عند استحقاقها.

### 4.2. مخاطر التأمين

تقبل الشركة مخاطر التأمين من خلال عقود التأمين المكتتبة. إن الشركة معرضة لمخاطر الشكوك فيما يتعلق بتوقيت وتكرار وخطورة المطالبات بموجب هذه العقود.

تقوم الشركة باكتتاب الأنواع التالية من عقود التأمينات العامة:

- التأمين على هيكل السفن
- التأمين على الشحن البحري
- التأمين الجوي
- التأمين الهندسي
- التأمين على مصادر الطاقة
- التأمين على الإلتزام
- التأمين على الخطوط المالية
- التأمين على الممتلكات
- التأمين ضد الحوادث
- التأمين على الحياة الجماعية
- التأمين على السيارات
- التأمين الصحي

# إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2014

## 4. إدارة المخاطر *(تتمة)*

### 4.2. مخاطر التأمين *(تتمة)*

إن العنصرين الرئيسيين لسياسة الشركة فيما يتعلق بإدارة مخاطر التأمين هما إستراتيجية التأمين وإستراتيجية إعادة التأمين كما هو موضّح في ما يلي.

*إستراتيجية التأمين*

إن الهدف من إستراتيجية التأمين التي تتبعها الشركة هو تكوين محافظ متوازنة مرتكزة على عدد كبير من المخاطر المماثلة. ويؤدي هذا الأمر إلى تقليل تقلبات نتائج هذه المحافظ.

يتم وضع استراتيجية تأمين من قبَل الشركة التي تحدد فئات الأعمال التي يتم التأمين عليها والدول التي يتم فيها التأمين على الأعمال والقطاعات التي تكون فيها الشركة مستعدة لتقديم خدمات التأمين. تنقل هذه الإستراتيجية إلى موظفي التأمين في وحدات الأعمال المختلفة من خلال سلطات التأمين التي تقوم بوضع الحدود التي تتم بموجبها أعمال التأمين وفقاً لحجم وفئة الأعمال والدولة التي تتم فيها الأعمال، وقطاع الأعمال وذلك بهدف ضمان انتقاء المخاطر المناسبة ضمن المحفظة. يتم إبرام كافة عقود التأمينات العامة لمدة سنة، ويحق لشركات التأمين رفض التجديد أو تغيير شروط وبنود العقد عند التجديد.

يمثل خيار التأمين الصحي جزءاً من إجراءات التأمين لدى الشركة، والتي يتم بموجبها تحميل أقساط التأمين لتعكس الحالة الصحية للمتقدم بطلب التأمين والخلفية الصحية عن عائلته. وترتكز الأسعار على الافتراضات مثل افتراضات الوفاة والحياة والتي تستند على الخبرة السابقة والتوجهات الحالية. تخضع العقود التي تنطوي على مخاطر محددة وضمانات لاختبار تحديد إمكانية تحقيق أرباح وفقاً للإجراءات الموضوعة مسبقاً قبل اعتمادها.

تتم مراجعة المنتجات من قبَل وحدات الأعمال بصورة سنوية للتأكد أن افتراضات التسعير مناسبة. ويتم إجراء تحليل لتغيرات الإيرادات والمطلوبات لمعرفة ما هو مصدر أي تغير مؤثر في النتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة. ويؤكد هذا التحليل مدى ملاءمة الافتراضات المستخدمة في التأمين والتسعير.

شكلت الشركة عدداً من اللجان الرقابية التي تقوم بمتابعة جميع المعطيات المتعلقة بالمخاطر، واتخاذ القرارات الخاصة بإدارة المخاطر بصورة عامة.

*إستراتيجية إعادة التأمين*

تتضمن اتفاقيات إعادة التأمين التغطية الزائدة وتغطية الكوارث. تقوم الشركة بإعادة التأمين على جزء من مخاطر التأمين التي تقوم بالتأمين عليها، وذلك بهدف مراقبة تعرضها للخسارة وحماية الموارد الرأسمالية.

يتضمن إعادة التأمين المتنازل عنه مخاطر الائتمان، كما هي مبينة في الإيضاح الخاص بإدارة المخاطر المالية. يوجد لدى الشركة قسم إعادة التأمين والذي يتولى مسؤولية وضع الحد الأدنى لمعايير الضمان المتعلقة بأعمال إعادة التأمين المقبولة، بالإضافة إلى متابعة شراء إعادة التأمين من قبَل وحدات الأعمال طبقاً لتلك المعايير. ويقوم هذا القسم أيضاً بمتابعة تطور سير برنامج إعادة التأمين ومدى كفاءته على نحو مستمر.

تقوم شركات التأمين بشراء مجموعة من عقود إعادة التأمين الموازية وغير الموازية لتخفيض صافي تعرض الشركة لأي حدث. علاوة على ذلك، يجوز لموظفي التأمين شراء عقود إعادة تأمين اختيارية في ظل بعض الظروف المحددة. وتخضع عملية شراء ترتيبات إعادة التأمين الاختيارية إلى الموافقة المسبقة من القسم المعني، وتتم مراقبة إجمالي نفقات إعادة التأمين الاختياري بصورة منتظمة من قبَل دائرة إعادة التأمين.

إن تحليل معدلات الخسائر المقدرة وفقاً لفئة الأعمال للسنة الحالية والسنة السابقة هي كما يلي:

| | ***السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014*** | | ***السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013*** | |
|---|---|---|---|---|
| *نوع المخاطر* | ***نسبة إجمالي الخسارة*** | ***نسبة صافي الخسارة*** | *نسبة إجمالي الخسارة* | *نسبة إجمالي الخسارة* |
| تجارية | **%107** | **%97** | %48 | %47 |
| خاصة بالعملاء | **%107** | **%109** | %90 | %88 |

## 4. إدارة المخاطر *(تتمة)*

### 4.2. مخاطر التأمين *(تتمة)*

*تطوير المطالبات*

يعكس الجدول التالي المطالبات الفعلية (وفقاً لتقديرات نهاية السنة بما في ذلك المطالبات المتكبدة ولم يتم إدراجها) مقارنة بالتقديرات السابقة للخمس سنوات السابقة على أساس سنة وقوع الحادث:

| | *2009 وما قبل ذلك ألف درهم* | *2010 ألف درهم* | *2011 ألف درهم* | *2012 ألف درهم* | *2013 ألف درهم* | ***2014 ألف درهم*** | ***الإجمالي*** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **المطالبات التجارية (إجمالي)** | | | | | | | |
| في نهاية سنة التقارير المالية | | 151,052 | 107,501 | 188,446 | 403,481 | **1,102,568** | **1,953,048** |
| بعد سنة واحدة | | 135,667 | 171,027 | 341,396 | 687,723 | – | **1,335,813** |
| بعد سنتين | | 165,316 | 199,265 | 389,482 | – | – | **754,062** |
| بعد ثلاث سنوات | | 162,013 | 202,553 | – | – | – | **364,566** |
| بعد أربع سنوات | | 166,853 | – | – | – | – | **166,853** |
| التقديرات الحالية للمطالبات المتراكمة | | 166,853 | 202,553 | 389,482 | 687,723 | **1,102,568** | **2,549,179** |
| الدفعات حتى تاريخه | | 161,905 | 167,848 | 286,223 | 228,170 | **132,816** | **976,962** |
| الإلتزام المدرج ضمن بيان المركز المالي في 2009 وما قبل ذلك | 8,743 | | | | | | **8,743** |
| إجمالي الإلتزام المدرج في بيان المركز المالي | 8,743 | 4,948 | 34,705 | 103,259 | 459,553 | **969,752** | **1,580,960** |
| **المطالبات الشخصية (إجمالي)** | | | | | | | |
| في نهاية سنة التقارير المالية | | 564,240 | 754,009 | 863,730 | 930,423 | **1,137,407** | **4,249,809** |
| بعد سنة واحدة | | 617,188 | 828,090 | 903,379 | 1,001,198 | – | **3,349,855** |
| بعد سنتين | | 631,963 | 834,376 | 913,183 | – | – | **2,379,522** |
| بعد ثلاث سنوات | | 633,646 | 835,782 | – | – | – | **1,469,428** |
| بعد أربع سنوات | | 637,184 | – | – | – | – | **637,184** |
| التقديرات الحالية للمطالبات المتراكمة | | 637,184 | 835,782 | 913,183 | 1,001,198 | **1,137,407** | **4,524,754** |
| الدفعات حتى تاريخه | | 636,675 | 836,981 | 907,992 | 987,498 | **848,931** | **4,218,077** |
| الإلتزام المدرج ضمن بيان المركز المالي | 33 | | | | | | **33** |
| إجمالي الإلتزام المدرج في بيان المركز المالي | 33 | 509 | (1,199) | 5,191 | 13,700 | **288,476** | **306,710** |

# إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2014

## 4. إدارة المخاطر *(تتمة)*

### 4.2. مخاطر التأمين *(تتمة)*

*حساسية اكتتاب الأرباح والخسائر*

إن الخطر الكامن وراء أي عقد تأمين متفق عليه هو احتمال وقوع الحدث المؤمن عليه وإمكانية توقع مستوى يقين أي مطالبة ناتجة عن ذلك من قبَل جهة التأمين. وفقاً لطبيعة عقد التأمين، يكون هذا الخطر في كثير من الأحيان عشوائي ولا يمكن حتى التنبؤ بمبلغ المطالبة المستحقة. لذلك تقوم أدنك بتطبيق مبدأ الاحتمالية في جميع التسعيرات وتكوين المخصصات. على الرغم من هذا المبدأ، يظل خطر أن تتجاوز مدفوعات المطالبات الفعلية القيمة المقدرة لإلتزامات التأمين قائماً نظراً لعدم التيقن من وتيرة أو شدة المطالبات كونها أكبر مما كان مقدراً. في حين تطبيق أدنك لنهج الحافظة لفهم مطالبها المتوقعة، فإن الأحداث التي أدت إلى المطالبات الفعلية تختلف وبالتالي تؤثر على الربحية، إما بشكل إيجابي أو سلبي على أساس سنوي.

يبلغ المستوى العام في الاحتفاظ بالمخاطر لدى الشركة نسبة 54% (2013: 58%) ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى مستويات الاحتفاظ المنخفضة في مجالات التأمين التجاري. وعلى الرغم من مستويات الاحتفاظ المنخفضة هذه على المجالات التجارية، بسبب عدم القدرة على التنبؤ بالأحداث وتقلباتها الشديدة، ترهق الأحداث الكبيرة أداء الشركة على الرغم من نقل المخاطر إلى أطراف أخرى. بالنسبة لمجالات العمل الأخرى، فإنه يتم تغطية الشركة على نحو ملائم من خلال فائض برامج إعادة تأمين الخسائر للوقاية من أي آثار مالية جسيمة.

*تركزات مخاطر التأمين*

تدخل الشركة، مثل شركات التأمين الأخرى، في سياق الأعمال الاعتيادية في اتفاقيات مع أطراف أخرى لأغراض إعادة التأمين، وذلك بغرض التقليل من التعرضات للمخاطر المالية الناتجة عن مطالبات التأمين الكبرى. تقوم أدنك بإدارة مخاطرها من خلال إستراتيجية الاكتتاب الحازمة واتفاقيات إعادة التأمين المتوافقة مع مخاطرة الشركة ومن خلال التعامل مع المطالبات.

تم وضع حدود الاكتتاب لتقوية معايير اختيار المخاطر المناسبة لنوع المخاطر التي يتم التأمين عليها استناداً على بياناتنا التاريخية وتحليل السوق.

تقوم الشركة، كجزء من إستراتيجيتها لتقليل تعرضها لخسائر كبيرة نتيجة عجز شركات إعادة التأمين، بتقييم الوضع المالي لشركات إعادة التأمين، ومراقبة تركزات مخاطر الإئتمان الناتجة من المناطق الجغرافية المشابهة، أو الأنشطة أو السمات الاقتصادية المماثلة لشركات إعادة التأمين. لا تعفي عقود إعادة التأمين المتنازل عنها الشركة من إلتزاماتها تجاه حاملي وثائق التأمين. تبقى الشركة مسؤولة تجاه حاملي وثائق التأمين عن الجزء المعاد تأمينه إلى الحد الذي تكون عنده أي شركة إعادة التأمين غير قادرة على الوفاء بالإلتزامات التي تعهدت بها بموجب اتفاقيات إعادة التأمين.

## 4. إدارة المخاطر *(تتمة)*

### 4.2. مخاطر التأمين *(تتمة)*

*تركزات مخاطر التأمين (تتمة)*

كانت تركزات مخاطر التأمين كما في 31 ديسمبر 2014 كما يلي:

| | *أعمال التأمين التجارية* | | *أعمال التأمين الشخصية* | | *إجمالي التعرضات* | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | *إجمالي* *ألف درهم* | *صافي* *ألف درهم* | *إجمالي* *ألف درهم* | *صافي* *ألف درهم* | *إجمالي* *ألف درهم* | *صافي* *ألف درهم* |
| الإمارات العربية المتحدة | **818,490,881** | **61,863,723** | **63,213,867** | **25,451,790** | **881,704,748** | **87,315,513** |
| دول مجلس التعاون الخليجي | **61,483,642** | **2,550,992** | **52,953,236** | **42,300,964** | **114,436,878** | **44,851,956** |
| أخرى | **56,567,762** | **1,243,691** | **3,883,332** | **1,482,153** | **60,451,094** | **2,725,844** |
| | **936,542,285** | **65,658,406** | **120,050,435** | **69,234,907** | **1,056,592,720** | **134,893,313** |

كانت تركزات مخاطر التأمين كما في 31 ديسمبر 2013 كما يلي:

| | *أعمال التأمين التجارية* | | *أعمال التأمين الشخصية* | | *إجمالي التعرضات* | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | *إجمالي* *ألف درهم* | *صافي* *ألف درهم* | *إجمالي* *ألف درهم* | *صافي* *ألف درهم* | *إجمالي* *ألف درهم* | *صافي* *ألف درهم* |
| الإمارات العربية المتحدة | 647,817,312 | 72,959,186 | 14,080,925 | 13,050,801 | 661,898,237 | 86,009,987 |
| دول مجلس التعاون الخليجي | 49,161,598 | 4,390,206 | 32,547,143 | 22,036,523 | 81,708,741 | 26,426,729 |
| أخرى | 69,788,764 | 2,807,371 | 3,880,500 | 1,316,870 | 73,669,264 | 4,124,241 |
| | 766,767,674 | 80,156,763 | 50,508,568 | 36,404,194 | 817,276,242 | 116,560,957 |

# إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2014

## 4. إدارة المخاطر *(تتمة)*

### 4.3. المخاطر المالية

إن الشركة معرضة للمخاطر التالية جراء استخدامها للأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- المخاطر التشغيلية

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول تعرض الشركة لكل من المخاطر المبينة أعلاه، ويصف أهداف الشركة وسياساتها والطرق المستخدمة من قبَلها في قياس وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى إدارة الشركة لرأس المال.

**مخاطر الائتمان**

تتمثل مخاطر الائتمان بمخاطر تسبب أحد أطراف أداة مالية ما في خسارة مالية للطرف الآخر من خلال فشله في الوفاء بإلتزاماته.

تم وضع سياسة لمخاطر الائتمان توضح تقييم وتحديد ما يمثل مخاطر ائتمانية للشركة، كما تم وضع سياسات وإجراءات للحد من تعرضات الشركة لمخاطر الائتمان:

| | *2014* ألف درهم | *2013* ألف درهم |
|---|---|---|
| *أقصى تعرض* | | |
| استثمارات بالتكلفة المطفأة | **543,076** | 352,678 |
| موجودات عقود إعادة التأمين | **886,671** | 394,406 |
| ذمم تجارية مدينة وذمم مدينة أخرى | **767,806** | 890,105 |
| النقد والبنك | **559,143** | 854,310 |
| الإجمالي | **2,756,696** | 2,491,499 |

تتم متابعة مدى الإلتزام بهذه السياسة ويتم مراجعة التعرضات والانتهاكات بشكل دوري من أجل التعرف على التغيرات في بيئة المخاطر.

فيما يتعلق بجميع فئات الموجودات المالية التي تحتفظ بها الشركة، يتمثل أقصى تعرض لمخاطر الائتمان للشركة بالقيمة الدفترية كما هو مبين في البيانات المالية في تاريخ بيان المركز المالي.

يتم إيداع إعادة التأمين لدى شركات إعادة تأمين المعتمدة من قبَل الإدارة، حيث أنها شركات دولية ذات سمعة جيدة بصورة عامة.

للحد من تعرض الشركة لخسائر جوهرية نتيجة تعسر شركات إعادة التأمين، تقوم الشركة بتقييم الوضع المالي لشركات إعادة التأمين المعنية ومراقبة تركزات مخاطر الائتمان الناتجة عن المناطق الجغرافية أو الأنشطة أو السمات الاقتصادية المماثلة لشركات إعادة التأمين.

## 4. إدارة المخاطر *(تتمة)*

### 4.3. المخاطر المالية *(تتمة)*

**إدارة مخاطر الائتمان** *(تتمة)*

*إدارة مخاطر الائتمان*

اعتمدت الشركة سياسة التعامل فقط مع الأطراف المقابلة ذات الجدارة الائتمانية كوسيلة للتخفيف من مخاطر الخسارة المالية الناجمة عن التأخر في السداد. يتم مراقبة تعرضات الشركة للمخاطر والتصنيفات الائتمانية لأطرافها المقابلة بصفة مستمرة. يتم توزيع القيمة الإجمالية للمعاملات المبرمة بين الأطراف المقابلة المعتمدة. يتم التحكم في المخاطر الائتمانية من خلال الحدود الموضوعة للأطراف المقابلة، والتي يتم مراجعتها واعتمادها من قبَل الإدارة سنوياً.

إن مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالأموال السائلة لدى البنوك محدودة، حيث أن الأطراف المقابلة تتمتع بتصنيف ائتماني عالي وفقاً للتصنيف الذي تم من قبَل وكالات تصنيف ائتمانية عالمية أو بنوك محلية ذات سمعة حسنة يتم مراقبتها عن كثب من قبَل الجهة التنظيمية.

تمثل القيمة الدفترية للموجودات المالية المدرجة في البيانات المالية، والتي تكون صافي خسائر الانخفاض في القيمة أقصى تعرض للشركة لمخاطر الائتمان لهذه الذمم المدينة والأموال السائلة.

تقوم الإدارة بتاريخ كل تقارير مالية بتقييم الجدارة الائتمانية لشركات إعادة التأمين وتحديث إستراتيجية شراء إعادة التأمين، والتأكد من المخصصات المناسبة للانخفاض في القيمة، إذا لزم الأمر.

**مخاطر السيولة**

مخاطر السيولة هي مخاطر مواجهة الشركة صعوبة في الوفاء بإلتزاماتها المتعلقة بالمطلوبات المالية.

تتم مراقبة متطلبات السيولة بصورة يومية وتقوم الإدارة بالتأكد من توفر أموال كافية للوفاء بإلتزاماتها عند استحقاقها.

*إدارة مخاطر السيولة*

تقع مسؤولية إدارة مخاطر السيولة على عاتق مجلس الإدارة الذي قام بوضع إطار عمل مناسب لإدارة مخاطر السيولة فيما يتعلق بالتمويل القصير والمتوسط وطويل الأجل ومتطلبات إدارة السيولة لدى الشركة. تقوم الشركة بإدارة مخاطر السيولة عن طريق الاحتفاظ باحتياطات كافية من خلال المراقبة المستمرة، وتوقع التدفقات النقدية الفعلية ومطابقة بيانات الاستحقاق للموجودات والمطلوبات المالية.

يلخص الجدول أدناه تفاصيل المطلوبات المالية لدى الشركة، من خلال بيان الاستحقاق للموجودات والمطلوبات المالية لدى الشركة بناءً على الاتفاقيات التعاقدية للسداد. تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للمطلوبات المالية بناءً على الفترة المتبقية في تاريخ التقارير المالية إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدي. يتم مراقبة بيان الاستحقاق من قبَل الإدارة لضمان الاحتفاظ بالسيولة الكافية.

| | | *التدفقات النقدية التعاقدية الخارجة* | |
|---|---|---|---|
| | *القيمة الدفترية ألف درهم* | *حتى 180 يوم ألف درهم* | *من 181 إلى 365 يوم ألف درهم* |
| **المطلوبات المالية في 31 ديسمبر 2014** | | | |
| مطلوبات عقود التأمين | **1,887,670** | – | **(1,887,670)** |
| قروض من مؤسسة مالية | **20,777** | – | **(20,777)** |
| الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى | **563,348** | **(563,348)** | – |
| **الإجمالي** | **2,471,795** | **(563,348)** | **(1,908,447)** |
| **المطلوبات المالية في 31 ديسمبر 2013** | | | |
| مطلوبات عقود التأمين | 730,735 | – | (730,735) |
| قروض من المؤسسة المالية | 20,777 | – | (20,777) |
| الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الاخرى | 529,052 | (529,052) | – |
| الإجمالي | 1,280,564 | (529,052) | (751,512) |

# إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2014

## 4. إدارة المخاطر *(تتمة)*

### 4.3. المخاطر المالية *(تتمة)*

**مخاطر السوق**

تتمثل مخاطر السوق بالمخاطر التي قد تنتج عن تذبذب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق، سواء كانت تلك التغيرات نتيجة لعوامل متعلقة بالأوراق المالية الفردية أو مُصدرها، أو عوامل أخرى تؤثر على كافة الأوراق المالية المتداولة في السوق. تقوم الشركة بالحد من مخاطر السوق من خلال الاحتفاظ بمحفظة متنوعة، ومن خلال مراقبة تطورات الأسواق المحلية للأوراق المالية بصورة مستمرة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الشركة بمراقبة العوامل الرئيسية التي تؤثر على تحركات السوق بشكل فعال، ويشمل ذلك إجراء تحليل للأداء المالي والتشغيلي للشركات المستثمر فيها والممتلكات.

*إدارة مخاطر السوق*

تقوم الشركة بفصل تعرضها لمخاطر السوق من المحافظ التجارية وغير التجارية. تشتمل المحافظ التجارية على الأوضاع الناشئة عن تحركات السوق والمواقف المتخذة بشأن الملكية، جنباً إلى جنب مع الموجودات والمطلوبات المالية التي يتم إدارتها على أساس القيمة العادلة.

تقوم الشركة بالحد من مخاطر السوق من خلال الاحتفاظ بمحفظة متنوعة والمراقبة المستمرة لتطورات السوق. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الشركة بمراقبة العوامل الرئيسية التي تؤثر على الأسهم وحركات السوق، بما في ذلك تحليل الأداء التشغيلي والمالي للشركات المستثمر فيها والممتلكات.

*مخاطر معدلات الفائدة*

تنشأ مخاطر معدلات الفائدة من الأدوات المالية التي تحمل فائدة وتعكس إمكانية التأثير السلبي للتغيرات في معدلات الفائدة على قيمة الأدوات المالية والإيرادات ذات الصلة. تقوم الشركة بإدارة هذه المخاطر بشكل أساسي، من خلال مراقبة فجوات معدلات الفائدة عن طريق مطابقة بيان إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات.

يتم إعادة تسعير جزء كبير من موجودات ومطلوبات الشركة خلال سنة واحدة. وبالتالي، فإن مخاطر معدلات الفائدة محدودة عند هذا الحد.

إن معدل الفائدة الفعلية لأداة نقدية مالية هو معدل تنتج عنه القيمة الدفترية لهذه الأداة، عندما يستخدم في احتساب القيمة الحالية. إن المعدل هو معدل الفائدة الفعلي الأصلي لأداة ذات معدل ثابت مدرجة بالتكلفة المطفأة وسعر السوق الحالي لأداة متذبذبة أو لأداة مدرجة بالقيمة العادلة.

في تاريخ بيان المركز المالي، في حال أن معدلات الفائدة أعلى/أقل بمقدار 1% (100 نقطة أساس) مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة، فإن ذلك كان سيؤدي إلى زيادة/نقص في صافي أرباح الشركة بمقدار 5,384 ألف درهم (2013: 8,335 ألف درهم).

*مخاطر العملات*

مخاطر العملات الأجنبية هي المخاطر الناتجة عن تذبذب قيمة الأدوات المالية نظراً للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، وتنشأ من الأدوات المالية بالعملات الأجنبية. إن العملة الوظيفية للشركة هي الدرهم الإماراتي.

لدى الشركة تعرضات جوهرية مرتبطة بالدولار الأمريكي. بسبب ثبوت أسعار صرف الدرهم الإماراتي مقابل الدولار الأمريكي منذ نوفمبر 1980. فبالتالي إن تعرض الشركة لمخاطر العملات الأجنبية يقتصر على هذا الحد.

*مخاطر أسعار الأسهم*

تنشأ مخاطر أسعار الأسهم من التغير في القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم. تقوم الشركة بإدارة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات في ضوء التوزيع الجغرافي وتركزات مجال العمل.

## 4. إدارة المخاطر *(تتمة)*

### 4.3. المخاطر المالية *(تتمة)*

**مخاطر السوق** *(تتمة)*

*مخاطر أسعار الأسهم (تتمة)*

في تاريخ بيان المركز المالي، إذا كانت أسعار الأسهم بمقدار 10% أعلى/أقل وفقاً للافتراضات المذكورة أدناه، مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

*للاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر*

زيادة/انخفاض (الخسارة) / الربح بمقدار 17,436 ألف درهم (2013: 14,925 ألف درهم)

*للاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر*

ستزيد / تنقص التغيرات في احتياطيات إعادة تقييم الأسهم بمقدار 67,300 ألف درهم (2013: 63,732 ألف درهم) نتيجة للتغيرات في القيمة العادلة للأسهم المدرجة.

**المخاطر التشغيلية**

إن المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر المباشرة أو غير المباشرة التي قد تنتج عن أسباب متنوعة مرتبطة بعمليات الشركة والأخطاء البشرية والتكنولوجيا والبنية التحتية وعوامل خارجية أخرى، بخلاف مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة مثل تلك التي تنتج عن المتطلبات القانونية والتنظيمية ومعايير السلوك التجاري المتعارف عليها بشكل عام. تنتج المخاطر التشغيلية عن كافة عمليات الشركة.

إن هدف الشركة هو إدارة المخاطر التشغيلية لتحقيق توازن بين تجنب الخسائر المالية والإضرار بسمعة الشركة مع فعالية التكلفة الإجمالية، بالإضافة إلى تجنب الإجراءات الرقابية التي تقيد المبادرة والابتكار.

يقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤوليات الإشراف على إدارة المخاطر التشغيلية في الشركة. وتمارس هذه المسؤوليات من خلال لجنة إدارة المخاطر مع الإطار الموضوع للسياسات والإجراءات لتحديد وتقييم ومراقبة وإدارة المخاطر والتحكم فيها وتقديم تقرير بشأن هذه المخاطر. تقوم لجنة إدارة المخاطر بتطبيق سياسات وإجراءات داخلية واضحة للحد من احتمال وقوع أي خسائر تشغيلية. حيثما كان ذلك مناسباً، يتم الحد من المخاطر من خلال التأمين. كما يوفر هذا الإطار الترابط مع فئات المخاطر الأخرى.

يتم دعم الإلتزام بالسياسات والإجراءات من خلال المراجعة الدورية التي يتعهد بها قسم التدقيق والإلتزام. كما يتم مناقشة نتائج أعمال المراجعة مع إدارة وحدات الأعمال ذات الصلة، مع تقديم تقرير بذلك إلى لجنة التدقيق والإدارة العليا للشركة.

### 4.4. إدارة مخاطر رأس المال

يتمثل هدف الشركة من إدارة رأس المال في الإلتزام بمتطلبات رأس مال التأمين المطلوبة بموجب القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (6) لسنة 2007 بشأن شركات ووكالات التأمين.

في الإمارات العربية المتحدة، تحدد الجهة التنظيمية المحلية للتأمين الحد الأدنى لمبلغ ونوع رأس المال الذي يجب أن تحتفظ به الشركة بالإضافة إلى إلتزاماتها التأمينية. يجب الاحتفاظ بالحد الأدنى المطلوب لرأس المال (المبين في الجدول أدناه) في جميع الأوقات على مدار السنة. تخضع الشركة لأنظمة ملاءة التأمين المحلية التي إلتزمت بها خلال السنة. أدرجت الشركة ضمن سياساتها وإجراءاتها الاختبارات اللازمة لضمان الإلتزام المستمر والكامل بهذه الأنظمة.

يلخص الجدول التالي الحد الأدنى المطلوب لرأس المال النظامي للشركة وإجمالي رأس المال المحتفظ به.

| | *2014* *ألف درهم* | *2013* *ألف درهم* |
|---|---|---|
| إجمالي رأس المال المحتفظ به | **375,000** | 375,000 |
| الحد الأدنى لرأس المال النظامي | **100,000** | 100,000 |

# إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2014

## 5. استخدام التقديرات والقرارات

### القرارات

قامت الإدارة في إطار عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة بوضع القرارات التالية، بعيداً عن التقديرات التي لها أكبر تأثير جوهري على المبالغ المدرجة في البيانات المالية.

*تصنيف عقود التأمين*

يتم تصنيف العقود كعقود تأمين عندما يتم بموجبها تحويل مخاطر التأمين الهامة من حامل عقد التأمين إلى الشركة. تم مناقشة مزيد من التفاصيل حول السياسة المحاسبية للشركة لتصنيف التأمين في إيضاح 2,3. هناك عدد من العقود التي تم بيعها والتي تقوم الشركة بموجبها بوضع أحكام حول مستوى مخاطر التأمين التي تم تحويلها. يتم تقييم مستوى مخاطر التأمين من خلال الأخذ بالاعتبار إمكانية وجود عمليات ذات طبيعة تجارية تكون الشركة ملتزمة فيها بدفع تعويضات إضافية كبيرة. تتمثل هذه التعويضات بتلك التي تزيد عن المبالغ مستحقة الدفع فيما لو لم يقع الحدث المؤمن عليه. تشتمل هذه المبالغ الإضافية على إلتزام التعويضات وتكاليف التقييم، ولا تتضمن خسائر القدرة على تحميل نفقات الخدمات المستقبلية على المتعاقد.

*تصنيف الاستثمارات*

تحدد الإدارة عند الاستحواذ على الأوراق المالية إذا ما كان يجب تصنيفها بالقيمة العادلة، من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالتكلفة المطفأة. عند تحديد ما إذا أن الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالتكلفة المطفأة، قامت الإدارة بالأخذ بالاعتبار المعايير المفصلة لتحديد هذا التصنيف كما هو منصوص عليه في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية. إن الإدارة على رضا تام من أن تصنيف استثماراتها في الأوراق المالية مناسب.

*القيمة العادلة للأدوات المالية*

في حال لم يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي من الأسواق النشطة، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام نماذج تقييم أخرى بما فيها نموذج التدفقات النقدية المخصومة. إن المدخلات لهذه النماذج يتم أخذها من أسواق ملحوظة إن أمكن ذلك. في حال لم يكن ذلك ممكناً، يتم اتخاذ قرارات للوصول إلى القيمة العادلة. تتضمن هذه القرارات اعتبارات للمدخلات مثل مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان والتقلبات. إن التغيرات في هذه العوامل قد تؤثر على القيم العادلة المدرجة للأدوات المالية.

### التقديرات غير المؤكدة

إن الافتراضات الأساسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات الرئيسية غير المؤكدة كما في تاريخ بيان المركز المالي، والتي لها مخاطر جوهرية تؤدي إلى تعديلات مادية في القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية التالية، هي كما يلي:

*مخصص المطالبات المتكبدة ولكن غير مدرجة واحتياطي عجز الأقساط*

يتم إجراء التقديرات للتكاليف النهائية المتوقعة للمطالبات المتكبدة، ولكن غير مدرجة بتاريخ التقارير المالية واحتياطي عجز الأقساط باستخدام مجموعة من تقنيات تقدير المطالبات الاكتوارية القياسية، اعتماداً على بيانات تجريبية وافتراضات حالية التي قد تتضمن هامش للانحراف الحسابي العكسي. بلغت القيمة الدفترية كما في تاريخ بيان المركز المالي للمطالبات المتكبدة ولكن غير مدرجة واحتياطي عجز الأقساط (صافي ذمم إعادة التأمين المدينة ذات الصلة) 311,6 مليون درهم (2013: 73,3 مليون درهم).

*مخصص المطالبات القائمة*

تقوم الإدارة باتخاذ قرارات جوهرية لتقدير المبالغ المستحقة لأصحاب عقود التأمين الناتجة عن مطالبات تتعلق بهذه العقود. يتم إعداد هذه التقديرات بناءً على عدد من الافتراضات الجوهرية حول عوامل متعددة متعلقة بدرجة متنوعة ومحتملة وجوهرية من القرارات والشكوك، وبناءً عليه، فإن النتائج الفعلية قد تختلف عن تقديرات الإدارة مما يؤدي إلى تغييرات مستقبلية في الإلتزامات المقدرة. تقوم الإدارة بتقدير مطالباتها بناءً على الخبرات السابقة و / أو تقارير مقيمي الخسائر. أما المطالبات التي تتطلب قرارات قضائية أو تحكيمية، فيتم تقديرها كل على حدة. يقوم مقيمو الخسائر المستقلين بالعمل مع استشاري الشركة القانوني الداخلي عادةً بتقدير هذه المطالبات. بلغت القيمة الدفترية لمخصص المطالبات القائمة كما في تاريخ بيان المركز المالي (صافي ذمم إعادة التأمين المدينة ذات الصلة) 442 مليون درهم (2013: 220 مليون درهم).

## 5. استخدام التقديرات والقرارات *(تتمة)*

**التقديرات غير المؤكدة** *(تتمة)*

*المطلوبات الطارئة*

تقوم الشركة نظراً لطبيعة عملياتها، بالدخول في دعاوى قضائية تنشأ في سياق الأعمال الاعتيادية. يرتكز مخصص المطلوبات الطارئة الناشئة عن التقاضي على احتمالية تدفق الموارد الاقتصادية الخارجة ومدى تقدير هذه التدفقات الخارجة بشكل موثوق. تخضع هذه الأمور لكثير من الشكوك ولا يمكن توقع نتائج الأمور الفردية بتأكيدات معقولة. قامت الشركة بعمل مخصص بقيمة 44,6 مليون درهم (2013: 12,2 مليون درهم) فيما يتعلق بالمطالبات التي تتطلب قرارات قضائية أو تحكيمية.

*إعادة التأمين*

إن الشركة معرضة للنزاعات وإمكانية عدم الوفاء بالإلتزامات مع شركات إعادة التأمين. تقوم الشركة وعلى نحو شهري بمراقبة مستجدات هذه النزاعات وقوة شركات إعادة التأمين خاصتها.

*انخفاض قيمة ذمم التأمين المدينة*

يتم تقدير المبلغ القابل للتحصيل فيما يتعلق بذمم التأمين المدينة عندما يصبح من غير المحتمل تحصيل المبلغ بالكامل. لتحديد ما إذا كانت ذمم التأمين المدينة قد تعرضت لانخفاض في القيمة، يتطلب ذلك قيام الشركة بتقييم الوضع الائتماني والسيولة لحاملي وثائق التأمين وشركات التأمين وشركات إعادة التأمين، ومعدلات الاسترداد التاريخية، بما في ذلك التحقيقات المفصلة التي تمت خلال 2014 وردود الأفعال الواردة من الدائرة القانونية. يتم إدراج الفروق بين المبالغ المقدر تحصيلها والقيمة الدفترية كمصاريف ضمن الأرباح أو الخسائر. سوف يتم إدراج أي فروق بين المبالغ الفعلية المحصلة في الفترات المستقبلية والمبالغ المتوقعة ضمن الأرباح أو الخسائر في وقت التحصيل. كان المخصص المرصود للديون المشكوك في تحصيلها من ذمم التأمين المدينة كما في 31 ديسمبر 2014 يبلغ 112,693 ألف درهم (2013: 97,071 ألف درهم).

*انخفاض قيمة الاستثمارات بالتكلفة المطفأة*

تقوم الشركة بصورة مستمرة بتقدير انخفاض قيمة الاستثمارات المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة، كما تقوم بمراجعة شاملة بصورة ربع سنوية لتقييم ما إذا كان من الضروري إدراج تكاليف انخفاض القيمة ضمن بيان الدخل. على وجه الخصوص، يتطلب الأمر قيام الإدارة بوضع الأحكام الهامة لتقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى تكاليف الانخفاض في القيمة المطلوبة. تقوم الإدارة عند تقدير هذه التدفقات النقدية بوضع أحكام حول الوضع المالي للأطراف المقابلة والطرق الأخرى للتسوية وصافي القيمة الممكن تحقيقها لأي ضمانات مترافقة. ترتكز هذه التقديرات على الافتراضات حول العديد من العوامل التي تنطوي على درجات متفاوتة من الأحكام وعدم اليقين، وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغيرات مستقبلية في تكاليف انخفاض القيمة.

*تقدير القيمة العادلة للاستثمارات في ممتلكات*

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في الممتلكات من قبَل مستشاري تقييم عقارات مستقلين، بناءً على طريقة المقارنة للتقييم أو باستخدام طريقة تقييم أخرى. وفقاً لطريقة المقارنة للتقييم، يتم تحديد القيمة العادلة بالأخذ بالاعتبار الأسعار الحديثة لممتلكات مماثلة في نفس الموقع وذات ظروف مماثلة، مع إجراء تعديلات لعكس أي تغييرات في طبيعة أو موقع أو الظروف الاقتصادية منذ تاريخ المعاملات التي حدثت بهذه الأسعار.

تعتمد هذه التقييمات على بعض الافتراضات، والتي تخضع لعوامل عدم اليقين، وقد تختلف جوهرياً عن القيم الفعلية المحققة. لم تكن *هنالك تغييرات في القيمة العادلة المدرجة في بيان الدخل للسنة (2013: زيادة في القيمة العادلة بمبلغ 28,2 مليون درهم).*

*تقييم الأسهم الخاصة*

*يعتمد تقييم استثمارات الأسهم الخاصة على صافي قيمة الأصل التي تم تحديدها من قبَل مدراء أموال خارجيين.*

# إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2014

## 6. القيم العادلة للأدوات المالية

تتطلب بعض الإفصاحات والسياسات المحاسبية للسوق قياس القيم العادلة لكل من الموجودات والمطلوبات المالية وغير المالية.

يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 إطار عمل واحد لقياس القيمة العادلة، وإدراج الإفصاحات بكيفية قياس القيمة العادلة عندما تتطلب أو تجيز المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى هذه القياسات. إن هذا المعيار يضع تعريف موحد للقيمة العادلة على أنها المبلغ الذي كان ليتم استلامه مقابل بيع أحد الموجودات أو دفعه لتسوية إلتزام ما من خلال معاملة منتظمة بين مساهمي السوق في تاريخ القياس. يحل هذا المعيار ويوسع نطاق متطلبات الإفصاح حول قياسات القيمة العادلة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى، بما في ذلك المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7.

وفقاً لأحكام الانتقال للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13، قامت الشركة بتطبيق توجيهات جديدة لقياس القيمة العادلة بأثر رجعي. لم يكن للتغيرات تأثيراً جوهرياً على قياسات موجودات ومطلوبات الشركة.

تقوم الإدارة بصورة دورية بمراجعة المدخلات الهامة غير القابلة للملاحظة وتعديلات التقييم. في حالة استخدام معلومات من طرف ثالث، مثل عروض أسعار الوسطاء أو خدمات التسعير لقياس القيم العادلة، فإن الإدارة تقوم بتقييم الدليل الذي تم الحصول عليه من أطراف ثالثة لدعم الاستنتاج بأن هذه التقييمات تستوفي متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بما في ذلك المستوى الذي يجب تصنيف هذه التقييمات به في تراتبية القيمة العادلة.

عند قياس القيمة العادلة لأصل ما أو لإلتزام ما، تستخدم الشركة معطيات سوقية ملحوظة بأكبر قدر ممكن. يتم تصنيف القيم العادلة ضمن المستويات المختلفة في هيكل القيمة العادلة بناءً على المدخلات المستخدمة في تقنيات التقييم.

في حالة أن يكون من المحتمل تصنيف المعطيات المستخدمة في قياس القيمة العادلة لأحد الموجودات أو المطلوبات في مستوى مختلف في هيكل القيمة العادلة، عندئذٍ يتم تصنيف قياس القيمة العادلة بالكامل في نفس هيكلة القيمة العادلة على أنه أقل مستوى، وذو أهمية بالنسبة للقياس بشكل كامل.

تقوم الشركة بإدراج التحولات بين مستويات هيكل القيمة العادلة في نهاية فترة التقارير المالية التي يحدث التغيير خلالها.

*موجودات مقاسة بالقيمة العادلة – هيكل القيمة العادلة*

يبين الجدول أدناه تحليل للموجودات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة في نهاية فترة التقارير المالية، من خلال مستوى هيكل القيمة العادلة، والذي يتم في إطاره تصنيف قياس القيمة العادلة:

| | *المستوى 1* *ألف درهم* | *المستوى 2* *ألف درهم* | *المستوى 3* *ألف درهم* | *الإجمالي* *ألف درهم* |
|---|---|---|---|---|
| **في 31 ديسمبر 2014** | | | | |
| استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر | **18,294** | – | **156,061** | **174,355** |
| استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر | **529,610** | – | **143,385** | **672,995** |
| | **547,904** | – | **299,446** | **847,350** |
| **في 31 ديسمبر 2013** | | | | |
| استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر | 65,670 | 7,801 | 75,775 | 149,246 |
| استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر | 517,235 | – | 120,083 | 637,318 |
| | 582,905 | 7,801 | 195,858 | 786,564 |

## 6. القيم العادلة للأدوات المالية *(تتمة)*

*القيمة العادلة للأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة*

باستثناء ما هو مبين بالجدول أدناه، ترى الإدارة أن القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في البيانات المالية تقارب قيمها العادلة.

| | *القيمة الدفترية* *ألف درهم* | *القيمة العادلة* *ألف درهم* |
|---|---|---|
| **31 ديسمبر 2014** | | |
| استثمارات بالتكلفة المطفأة | **543,076** | **562,596** |
| **31 ديسمبر 2013** | | |
| استثمارات بالتكلفة المطفاة | 352,678 | 364,625 |

تتدرج القيمة العادلة المفصح عنها أعلاه بشكل أساسي ضمن المستوى الأول لهيكل القيمة العادلة.

## 7. الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى

| | ***2014*** *ألف درهم* | *2013* *ألف درهم* *(معاد إدراجه)* | *2012* *ألف درهم* *(معاد إدراجه)* |
|---|---|---|---|
| الذمم التجارية المدينة | **859,064** | 967,260 | 862,238 |
| ناقصاً: مخصص انخفاض قيمة الذمم المدينة | **(112,693)** | (97,071) | (89,502) |
| صافي الذمم التجارية المدينة | **746,371** | 870,189 | 772,736 |
| مصاريف عمولات مؤجلة | **98,158** | 86,293 | 67,641 |
| فائدة مدينة | **7,481** | 6,254 | 6,105 |
| ذمم مدينة أخرى | **45,189** | 42,478 | 37,897 |
| | **897,199** | 1,005,214 | 884,379 |

# إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2014

## 7. الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى *(تتمة)*

يبلغ متوسط فترة الائتمان على بيع الخدمات 120 يوماً. لا يتم تحميل فوائد على الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى. يتم تكوين مخصص للذمم التجارية المدينة بعد الأخذ بالاعتبار المطالبات الدائنة إلى حاملي وثائق التأمين (يتم تكوين مخصص للمدينين بناءً على صافي تعرض الشركة).

قبل قبول أي عميل جديد، تقوم الشركة بتقييم الجدارة الائتمانية المحتملة للعميل وتقوم بتحديد الحدود الائتمانية لكل عميل. عند تحديد مدى قابلية استرداد الذمم التجارية المدينة، تأخذ الشركة بالاعتبار أي تغير في السمة الائتمانية للذمم التجارية المدينة، اعتباراً من التاريخ الذي قدمت فيه الائتمان مبدئياً حتى تاريخ التقارير المالية.

كما في 31 ديسمبر، كان تحليل أعمار الذمم التجارية المدينة الغير منخفضة القيمة والمبالغ المستحقة من أطراف ذات علاقة كما يلي:

| | | | *مستحقة الدفع ولكن غير منخفضة القيمة* | |
|---|---|---|---|---|
| | *الإجمالي* | *غير مستحقة الدفع وغير منخفضة القيمة* | *121-365 يوماً* | *أكثر من 365 يوماً* |
| | *ألف درهم* | *ألف درهم* | *ألف درهم* | *ألف درهم* |
| **31 ديسمبر 2014** | | | | |
| استثمارات بالتكلفة المطفأة | **526,181** | **491,369** | **33,854** | **958** |
| **31 ديسمبر 2013** | | | | |
| استثمارات بالتكلفة المطفاة | 555,335 | 473,035 | 72,036 | 10,264 |

من المتوقع استرداد الذمم المدينة غير منخفضة القيمة بالكامل على أساس التجربة السابقة. ليس من عادة الشركة الحصول على ضمانات للذمم المدينة، وبالتالي فإن الغالبية العظمى منها غير مضمونة.

كانت الحركة في مخصص الانخفاض في قيمة الذمم التجارية المدينة كما يلي:

| | ***2014*** | *2013* |
|---|---|---|
| | ***ألف درهم*** | *ألف درهم* |
| في 1 يناير | **97,071** | 89,502 |
| المحمل للسنة | **16,214** | 8,876 |
| مبالغ مشطوبة | **(592)** | (1,307) |
| في 31 ديسمبر | **112,693** | 97,071 |

## 8. مطلوبات عقود التأمين وموجودات عقود إعادة التأمين

| | 2014 ألف درهم | 2013 ألف درهم (معاد إدراجه) | 2012 ألف درهم (معاد إدراجه) |
|---|---|---|---|
| **مطلوبات عقود التأمين** | | | |
| مطالبات قائمة | **1,328,687** | 614,387 | 359,593 |
| مطالبات متكبدة ولكن غير مدرجة | **558,983** | 116,348 | 70,859 |
| احتياطي الأقساط غير المكتسبة | **1,338,445** | 1,237,347 | 1,135,798 |
| | **3,226,115** | 1,968,082 | 1,566,250 |
| **موجودات عقود إعادة التأمين** | | | |
| مطالبات قائمة | **886,671** | 394,406 | 175,221 |
| مطالبات متكبدة ولكن غير مدرجة | **290,400** | 43,034 | 19,285 |
| احتياطي أقساط غير مكتسبة | **670,208** | 518,915 | 471,638 |
| | **1,847,279** | 956,355 | 666,144 |
| **مطلوبات التأمين - صافي** | | | |
| مطالبات قائمة | **442,016** | 219,981 | 184,372 |
| مطالبات متكبدة ولكن غير مدرجة | **268,583** | 73,314 | 51,574 |
| احتياطي أقساط غير مكتسبة | **668,237** | 718,432 | 664,160 |
| | **1,378,836** | 1,011,727 | 900,106 |

يشمل احتياطي الأقساط غير المكتسبة احتياطي عجز الأقساط بإجمالي 153,519 ألف درهم وبصافي 43,053 ألف درهم (2013: لا شيء).

# إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2014

## 8. مطلوبات عقود التأمين وموجودات عقود إعادة التأمين *(تتمة)*

**التقييم الاكتواري للاحتياطي المتكبد ولكن غير مدرج واحتياطي عجز الأقساط والافتراضات ذات الصلة**

يتم احتساب الاحتياطيات المتكبدة ولكن غير مدرجة مع الاحتياطيات المتكبدة، وغير مدرجة بشكل كافٍ من قبَل خبراء اكتواريين داخليين و / أو خارجيين باستخدام مجموعة مختارة من الطرق الاكتوارية. إن التحليل مجزأ على حسب خط العمل لتوفير ما يكفي من بيانات ذات مصداقية ومتجانسة للمطالبات. ويتم استخدام (مجموعة) مختلفة من الطرق تأخذ في الاعتبار مختلف اتجاهات تطور المطالبة لكل خط عمل. يتم احتساب الاحتياطي المتكبد ولكن غير مدرج والاحتياطي المتكبد ولكن غير مدرج بشكل كافٍ بإجمالي وصافي إعادة التأمين، باستخدام بيانات إعادة التأمين الفعلية لضمان أن ينعكس التأثير الصحيح من إعادة التأمين في الاحتياطيات.

يتم احتساب احتياطي عجز الأقساط من قبَل خبراء اكتواريين داخليين و / أو خارجيين باستخدام مجموعة مختارة من الطرق الاكتوارية على خطوط العمل هذه، حيث أن الأقساط غير المكتسبة ليست كافية لتغطية الإلتزامات والمطالبات والعمولات والمصاريف المستقبلية المتوقعة. يقوم الاكتواريون بتحليل الخسائر المتوقعة على السياسات سارية المفعول بشكل منفصل لكل من خطوط العمل هذه باستخدام مجموعة من الطرق الاكتوارية. تم استخدام دفعات العمولات الفعلية والمصاريف المتوقعة على المحفظة سارية المفعول لحساب احتياطي عجز الأقساط.

كانت الحركة في مطلوبات عقود التأمين وموجودات عقود إعادة التأمين خلال السنة كما يلي:

| | 31 ديسمبر 2014 | | | 31 ديسمبر 2013 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | *الإجمالي ألف درهم* | *إعادة التأمين ألف درهم* | *الصافي ألف درهم* | *الإجمالي ألف درهم* | *إعادة التأمين ألف درهم* | *الصافي ألف درهم* |
| **المطالبات** | | | | | | |
| المطالبات القائمة | **614,387** | **394,406** | **219,981** | 359,593 | 175,221 | 184,372 |
| المطالبات المتكبدة ولم يتم إدراجها | **116,348** | **43,034** | **73,314** | 70,859 | 19,285 | 51,574 |
| **الإجمالي في 1 يناير** | **730,735** | **437,440** | **293,295** | 430,452 | 194,506 | 235,946 |
| المطالبات التي تم تسويتها | **(1,549,624)** | **(404,189)** | **(1,145,435)** | (1,274,794) | (282,726) | (992,068) |
| الزيادة في المطلوبات | **2,706,559** | **1,143,820** | **1,562,739** | 1,575,077 | 525,660 | 1,049,417 |
| **الإجمالي في 31 ديسمبر** | **1,887,670** | **1,177,071** | **710,599** | 730,735 | 437,440 | 293,295 |
| المطالبات القائمة | **1,328,687** | **886,671** | **442,016** | 614,387 | 394,406 | 219,981 |
| المطالبات المتكبدة ولم يتم إدراجها | **558,983** | **290,400** | **268,583** | 116,348 | 43,034 | 73,314 |
| **الإجمالي في 31 ديسمبر** | **1,887,670** | **1,177,071** | **710,599** | 730,735 | 437,440 | 293,295 |
| **الأقساط غير المكتسبة** | | | | | | |
| **الإجمالي في 1 يناير** | **1,237,347** | **518,915** | **718,432** | 1,135,798 | 471,638 | 664,160 |
| الزيادة خلال السنة | **1,338,445** | **670,208** | **668,237** | 1,237,347 | 518,915 | 718,432 |
| المحررة خلال السنة | **(1,237,347)** | **(518,915)** | **(718,432)** | (1,135,798) | (471,638) | (664,160) |
| صافي الزيادة خلال السنة | **101,098** | **151,293** | **(50,195)** | 101,549 | 47,277 | 54,272 |
| **الإجمالي في 31 ديسمبر** | **1,338,445** | **670,208** | **668,237** | 1,237,347 | 518,915 | 718,432 |

## 9. الوديعة النظامية

وفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2007 (وتعديلاته) والتي تشمل شركات ووكالات التأمين، تحتفظ الشركة بوديعة مصرفية بقيمة 10,000,000 درهم (2013: 10,000,000 درهم) والتي لا يمكن استخدامها دون موافقة وزارة الاقتصاد والتجارة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

## 10. الاستثمارات

| | *2014*<br>*ألف درهم* | *2013*<br>*ألف درهم* |
|---|---|---|
| الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر | **672,995** | 637,318 |
| استثمارات بالتكلفة المطفأة | **543,076** | 352,678 |
| استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر | **174,355** | 149,246 |
| | **1,390,426** | 1,139,242 |
| **الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر** | | |
| القيمة العادلة في 1 يناير | **637,318** | 528,331 |
| إضافات خلال السنة | **439,693** | 508,738 |
| استبعادات خلال السنة | **(380,371)** | (518,307) |
| صافي التغير في القيمة العادلة | **(23,645)** | 118,556 |
| | **672,995** | 637,318 |
| **الاستثمارات بالتكلفة المطفأة** | | |
| الرصيد الافتتاحي في 1 يناير | **352,678** | 218,674 |
| إضافات خلال السنة | **246,381** | 146,478 |
| استبعادات خلال السنة | **(53,278)** | (9,535) |
| دخل الإطفاء | **(2,705)** | (2,939) |
| | **543,076** | 352,678 |
| **الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر** | | |
| القيمة العادلة في 1 يناير | **149,246** | 22,004 |
| إضافات خلال السنة | **209,798** | 151,924 |
| استبعادات خلال السنة | **(190,377)** | (27,476) |
| صافي الزيادة في القيمة العادلة | **5,688** | 2,794 |
| | **174,355** | 149,246 |
| كان التركيز الجغرافي للاستثمارات كما يلي: | | |
| داخل الإمارات العربية المتحدة | **641,914** | 575,435 |
| خارج الإمارات العربية المتحدة | **748,512** | 563,807 |
| | **1,390,426** | 1,139,242 |

# إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2014

## 11. الاستثمارات في الممتلكات

| | *أرض ومبنى مكتب أبوظبي الرئيسي* [i] *ألف درهم* | *أرض ومبنى العين* [ii] *ألف درهم* | *أرض ومبنى الشارقة* [iii] *ألف درهم* | *أرض ومبنى شاطىء الراحة (قطعة رقم 406)* [iv] *ألف درهم* | *أرض ومبنى شاطىء الراحة (قطعة رقم 408)* [v] *ألف درهم* | *الإجمالي ألف درهم* |
|---|---|---|---|---|---|---|
| في 1 يناير 2013 | 158,400 | 11,000 | 30,000 | 290,773 | 99,125 | 589,298 |
| إضافات للممتلكات قيد التطوير | – | – | – | 48,145 | 41,243 | 89,388 |
| الزيادة في القيمة العادلة خلال السنة | 8,860 | 500 | 2,000 | 16,882 | – | 28,242 |
| في 31 ديسمبر 2013 | 167,260 | 11,500 | 32,000 | 355,800 | 140,368 | 706,928 |
| **في 1 يناير 2014** | **167,260** | **11,500** | **32,000** | **355,800** | **140,368** | **706,928** |
| إضافات / (محذوفات) | **1,560** | – | – | **(799)** | **73,413** | **74,174** |
| الزيادة في القيمة العادلة خلال السنة | – | – | – | – | – | – |
| **في 31 ديسمبر 2014** | **168,820** | **11,500** | **32,000** | **355,001** | **213,781** | **781,102** |

(i) تم الانتهاء من إنشاء هذا المبنى الذي يتألف من 14 طابق في 1980.

(ii) تم الانتهاء من إنشاء هذا المبنى من 6 طوابق في 2003. إن المبنى بالكامل متاح للإيجار لأطراف ثالثة.

(iii) تم شراء هذا المبنى الذي يتألف من 16 طابق خلال 1993. إن المبنى بالكامل متاح للإيجار لأطراف ثالثة.

(iv) في 2007، قامت الشركة بشراء أرض (رقم 406) في شاطئ الراحة بمدينة أبوظبي. لقد تم الانتهاء من أعمال الإنشاء في قطة الأرض (رقم 406) في 2013.

(v) في 2007، قامت الشركة بشراء قطعة أرض (رقم 408) في شاطئ الراحة بمدينة أبوظبي. تمثل الإضافات خلال السنة تكاليف الإنشاء.

## 11. الاستثمارات في الممتلكات *(تتمة)*

### قياس القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية باستخدام النهج القائم على السوق ونموذج التدفقات النقدية المخصومة (DCF) (2013: نموذج التدفقات النقدية المخصومة). يتم تصنيف القيمة العادلة للاستثمارات في الممتلكات الخاصة بالشركة في المستوى الثالث من هيكل القيمة العادلة.

تم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية إما (أ) من قبَل مقيم ممتلكات خارجي مستقل يمتلك مؤهلات مهنية مناسبة ومعترف بها وخبرة حديثة في المواقع والفئات للممتلكات التي يتم تقييمها (تقييم نموذج التدفقات النقدية المخصومة) أو (ب) على أساس عرض مقدم (للتقييمات القائمة على السوق).

تأخذ الطريقة القائمة على أساس السوق في الاعتبار معاملات السوق في الآونة الأخيرة للموجودات أو تسعيرات / أسعار الشراء للموجودات المشابهة.

يأخذ نموذج التدفقات النقدية المخصومة بالاعتبار القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية التي يتم توليدها من العقار، مع الأخذ بعين الاعتبار معدل نمو التأجير المتوقع وفترات الشغور ومعدل الإشغال وتكاليف حوافز الإيجار مثل تكاليف فترات الإيجار المجانية والتكاليف الأخرى التي لم يتم دفعها من قبَل المستأجرين. يتم خصم التدفقات النقدية الصافية المتوقعة باستخدام معدلات خصم معدلة حسب المخاطر. من بين عوامل أخرى، يأخذ تقدير معدل الخصم بالاعتبار جودة المبنى وموقعه (رئيسي مقابل ثانوي) والجودة الائتمانية للمستأجر وشروط الإيجار.

سوف تزيد / (تنقص) القيمة العادلة المقدرة إذا كان:

- النمو المتوقع للتأجير في السوق أعلى / (أقل)؛
- فترات الشغور أقصر / (أطول)؛
- معدل الإشغال أعلى / (أقل)؛
- فترات الإيجار المجانية أقصر / (أطول)، أو
- معدلات الخصم المعدلة حسب المخاطر أقل / (أعلى).

# إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2014

## 12. الممتلكات والمعدات

تشتمل الممتلكات والمعدات على مباني الشركة والأثاث والتجهيزات والمعدات المكتبية والسيارات وأعمال رأسمالية قيد الإنجاز. فيما يلي إجمالي حسابات التكاليف والاستهلاك المتراكم:

| | *مباني* ألف درهم | *أثاث وتجهيزات وتحسينات على العقارات المستأجرة* ألف درهم | *معدات مكتبية* ألف درهم | *سيارات* ألف درهم | *أعمال رأسمالية قيد الإنجاز* ألف درهم | *الإجمالي* ألف درهم |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **2014:** | | | | | | |
| التكلفة: | | | | | | |
| في 1 يناير 2014 | **24,547** | **41,006** | **31,656** | **216** | **20,680** | **118,105** |
| إضافات | – | **970** | **2,938** | **35** | **7,916** | **11,859** |
| استبعادات | – | **(603)** | **(133)** | **(90)** | – | **(826)** |
| في 31 ديسمبر 2014 | **24,547** | **41,373** | **34,461** | **161** | **28,596** | **129,138** |
| الاستهلاك: | | | | | | |
| في 1 يناير 2014 | **3,037** | **20,777** | **13,814** | **199** | – | **37,827** |
| المحمل للسنة | **1,292** | **5,711** | **4,476** | **16** | – | **11,495** |
| الاستبعادات للفترة | – | **(601)** | **(73)** | **(90)** | – | **(764)** |
| في 31 ديسمبر 2014 | **4,329** | **25,887** | **18,217** | **125** | – | **48,558** |
| القيم الدفترية: | | | | | | |
| في 31 ديسمبر 2014 | **20,218** | **15,486** | **16,244** | **36** | **28,596** | **80,580** |
| **2013:** | | | | | | |
| التكلفة: | | | | | | |
| في 1 يناير 2013 | 24,095 | 39,280 | 18,351 | 216 | 23,576 | 105,518 |
| إضافات | 452 | 2,296 | 13,305 | – | (2,896) | 13,157 |
| استبعادات | – | (570) | – | – | – | (570) |
| في 31 ديسمبر 2013 | 24,547 | 41,006 | 31,656 | 216 | 20,680 | 118,105 |
| الاستهلاك: | | | | | | |
| في 1 يناير 2013 | 1,745 | 15,554 | 9,665 | 182 | – | 27,146 |
| المحمل للسنة | 1,292 | 5,748 | 4,149 | 17 | – | 11,206 |
| الاستبعادات للفترة | – | (525) | – | – | – | (525) |
| في 31 ديسمبر 2013 | 3,037 | 20,777 | 13,814 | 199 | – | 37,827 |
| القيم الدفترية: | | | | | | |
| في 31 ديسمبر 2013 | 21,510 | 20,229 | 17,842 | 17 | 20,680 | 80,278 |

## 13. رأس المال

| | 2014<br>ألف درهم | 2013<br>ألف درهم |
|---|---|---|
| ***المصرح به*** | | |
| 375,000,000 سهماً عادياً بقيمة درهم للسهم الواحد | | |
| (2012 – 375,000,000 سهماً عادياً بقيمة درهم للسهم الواحد) | **375,000** | 375,000 |
| ***الصادر والمدفوع بالكامل*** | | |
| 375,000,000 سهماً عادياً بقيمة درهم للسهم الواحد | | |
| (2012 – 375,000,000 سهماً عادياً بقيمة درهم للسهم الواحد) | **375,000** | 375,000 |

## 14. الاحتياطي القانوني

وفقاً للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (8) لسنة 1984 (وتعديلاته) بشأن الشركات التجارية وطبقاً للنظام الأساسي للشركة، يجب تحويل 10% من صافي الأرباح إلى الاحتياطي القانوني غير القابل للتوزيع حتى يصبح رصيد الاحتياطي القانوني هذا مساوياً لـ 50% من رأس مال الشركة المدفوع. لا يتم توزيع الأرباح من هذا الاحتياطي. وبما أن الشركة وصلت لحد 50%، لم يتم إجراء أي تحويل خلال هذه السنة.

## 15. الاحتياطي العام

تتم التحويلات إلى ومن الاحتياطي العام وفقاً لتقدير مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العمومية. قد يتم استخدام هذا الاحتياطي في الأغراض التي يرى أعضاء مجلس الإدارة أنها مناسبة. يقترح مجلس الإدارة بناءً على موافقة الجمعية العمومية السنوية العادية تحويل 300,000 ألف درهم من الاحتياطي العام إلى الأرباح المحتجزة.

## 16. الأرباح المحتجزة

وافقت الجمعية العمومية العادية التي عقدت بتاريخ 20 أبريل 2014 على توزيع أرباح نقدية بمبلغ 0,50 درهم للسهم، بواقع 50% من القيمة الإسمية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 والتي تم دفعها خلال العام.

## 17. مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

| | 2014<br>ألف درهم | 2013<br>ألف درهم |
|---|---|---|
| الرصيد في بداية السنة | **25,736** | 27,545 |
| المحمل للسنة | **3,411** | 2,849 |
| المدفوع خلال السنة | **(3,501)** | (4,658) |
| الرصيد في نهاية السنة | **25,646** | 25,736 |

# إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2014

## 18. الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى

| | 2014 ألف درهم | 2013 ألف درهم (معاد إدراجه) | 2012 ألف درهم (معاد إدراجه) |
|---|---|---|---|
| ذمم تجارية دائنة | **524,245** | 465,130 | 413,366 |
| مصاريف مستحقة الدفع | **24,082** | 17,581 | 16,929 |
| إيرادات العمولات المؤجلة | **68,225** | 71,588 | 61,967 |
| إيرادات مؤجلة | **17,236** | 12,516 | 2,640 |
| ذمم دائنة أخرى | **15,021** | 46,340 | 76,981 |
| | **648,809** | 613,155 | 571,883 |

## 19. قروض من مؤسسة مالية

| | 2014 ألف درهم | 2013 ألف درهم |
|---|---|---|
| قروض من مؤسسة مالية | **20,777** | 20,777 |

يحمل القرض معدل فائدة يتراوح بين 1,47% و1,60% سنوياً.

## 20. صافي الاستثمار والإيرادات الأخرى

| | 2014 ألف درهم | 2013 ألف درهم |
|---|---|---|
| الزيادة في القيمة العادلة للاستثمارات في المتلكات | – | 28,242 |
| إيرادات توزيعات الأرباح | **39,457** | 27,406 |
| صافي إيرادات الإيجار | **21,124** | 9,441 |
| صافي إيرادات الفائدة على الودائع والسندات المصرفية | **35,709** | 35,136 |
| أرباح غير محققة من إعادة تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر | **5,688** | 2,794 |
| أرباح محققة من استبعاد استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر | **10,166** | 601 |
| أخرى | **(5,708)** | (4,020) |
| | **106,436** | 99,600 |

## 21. المصاريف العمومية والإدارية

| | *2014* *ألف درهم* | *2013* *ألف درهم* |
|---|---|---|
| الرواتب والمكافآت الأخرى | **161,141** | 149,540 |
| انخفاض قيمة الذمم المدينة | **16,214** | 8,876 |
| رسوم الاستهلاك | **11,495** | 11,206 |
| إعلانات | **4,426** | 6,142 |
| إيجار | **5,501** | 5,198 |
| مستلزمات اتصال ومكتب | **5,638** | 5,460 |
| أخرى | **25,826** | 22,803 |
| | **230,241** | 209,225 |

## 22. (خسارة) أرباح أساسية ومخفضة للسهم العادي

يتم احتساب (خسارة) أرباح السهم العادي من خلال تقسيم (خسارة) ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

| | *2014* *ألف درهم* | *2013* *ألف درهم* |
|---|---|---|
| (خسارة) / أرباح للسنة | **(280,426)** | 156,012 |
| الأسهم العادية قيد الإصدار خلال السنة | **375,000** | 375,000 |
| أرباح السهم الأساسية والمخفضة (درهم) | **(0.75)** | 0.42 |

لم تقم الشركة بإصدار أي أداة قد يكون لها تأثير في تخفيض أرباح السهم عند ممارستها.

# إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2014

## 23. الأطراف ذات علاقة

### هوية الأطراف ذات علاقة

تتألف الأطراف ذات علاقة من المساهمين الرئيسيين والشركات المرتبطة بها وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين للشركة، والشركات المسيطرة أو ذات السيطرة المشتركة أو التي يكون عليها تأثير جوهري من قبَل هذه الأطراف. تمتلك حكومة أبوظبي حصة 24 في المئة في الشركة من خلال مجلس أبوظبي للاستثمار.

يتم اعتماد سياسات وأحكام التسعير لهذه المعاملات من قبَل إدارة الشركة. تحتفظ الشركة بأرصدة جوهرية مع هذه الأطراف ذات العلاقة التي تنشأ من المعاملات التجارية كما يلي:

### الأرصدة

إن الأرصدة لدى الأطراف ذات علاقة في تاريخ التقارير المالية هي كما يلي:

| | *أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين 31 ديسمبر 2014 ألف درهم* | *المساهمون الرئيسيون 31 ديسمبر 2014 ألف درهم* | *أخرى 31 ديسمبر 2014 ألف درهم* | *الإجمالي 31 ديسمبر 2014 ألف درهم* | *الإجمالي 31 ديسمبر 2013 ألف درهم* |
|---|---|---|---|---|---|
| ذمم تجارية مدينة وذمم مدينة أخرى | **176** | **7** | **199,916** | **200,099** | 190,487 |
| ذمم تجارية دائنة وذمم دائنة أخرى | **6** | **–** | **5,501** | **5,507** | 5,036 |
| نقد وأرصدة لدى البنوك | **–** | **–** | **184,936** | **184,936** | 385,943 |
| الاستثمارات | **–** | **–** | **109,115** | **109,115** | 117,893 |
| ودائع نظامية | **–** | **–** | **10,000** | **10,000** | 10,000 |
| مطلوبات عقود التأمين | **206** | **1,726** | **223,313** | **225,245** | 116,363 |

تتألف الأرصدة الأخرى من الشركات التي تخضع لسيطرة أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين الآخرين.

## 23. الأطراف ذات علاقة *(تتمة)*

**المعاملات**

إن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة المدرجة خلال فترة التقارير المالية هي كما يلي:

| | *أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين 31 ديسمبر 2014 ألف درهم* | *المساهمون الرئيسيون 31 ديسمبر 2014 ألف درهم* | *أخرى 31 ديسمبر 2014 ألف درهم* | *الإجمالي 31 ديسمبر 2014 ألف درهم* | *الإجمالي 31 ديسمبر 2013 ألف درهم* |
|---|---|---|---|---|---|
| أقساط مكتتبة | **418** | **3,848** | **268,635** | **272,901** | 202,352 |
| مطالبات متكبدة | **71** | **2,513** | **94,375** | **96,959** | 187,039 |
| إيرادات توزيعات الأرباح | **–** | **–** | **2,235** | **2,235** | 2,400 |
| إيرادات الفائدة | **–** | **–** | **3,815** | **3,815** | 4,314 |
| تعويضات أعضاء مجلس الإدارة | **5,800** | **–** | **–** | **5,800** | 5,800 |

تم إدراج مبلغ 125 ألف درهم كمخصص للانخفاض في القيمة مقابل الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى المقدمة لأطراف ذات علاقة (السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013: 7 آلاف درهم). تم إصدار مطلوبات طارئة لصالح أطراف ذات علاقة خلال 2014 بقيمة 21,771 ألف درهم (2013 : 40,875 ألف درهم).

**المعاملات مع موظفي الإدارة الرئيسيين**

كانت تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين كما يلي:

| | *2014 ألف درهم* | *2013 ألف درهم* |
|---|---|---|
| رواتب ومكافآت قصيرة الأجل | **18,647** | 21,957 |
| مكافآت نهاية الخدمة للموظفين | **1,170** | 1,796 |
| | **19,817** | 23,753 |

# إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2014

## 24. النقد وما يعادله

يمكن تسوية النقد وما يعادله في نهاية السنة كما هو مبين في بيان التدفقات النقدية بالبنود ذات الصلة في بيان المركز المالي كما يلي:

| | *2014*<br>*ألف درهم* | *2013*<br>*ألف درهم* |
|---|---|---|
| النقد في الصندوق | **87** | 88 |
| وديعة نظامية | **10,000** | 10,000 |
| ودائع/ حسابات تحت الطلب/حسابات جارية لدى البنوك المحلية في الإمارات العربية المتحدة | **549,143** | 844,310 |
| | **559,230** | 854,398 |
| ناقصاً: ودائع ذات استحقاقات أصلية لأكثر من ثلاثة أشهر | **(166,972)** | (313,751) |
| النقد وما يعادله | **392,258** | 540,647 |

إن الودائع الثابتة والحسابات تحت الطلب لدى البنوك تخضع لمعدلات فائدة تتراوح بين 0,15% - 1,25% (2013 : 0,5% - 3,25%) سنوياً.

## 25. معلومات حول القطاعات

إن الشركة مقسمة إلى قطاعي أعمال رئيسيين:

اكتتاب خط الأعمال التجارية – تتضمن كافة فئات التأمين العام، بما في ذلك الشحن البحري وهيكل السفن والطيران والطاقة والممتلكات والهندسة.

اكتتاب خط أعمال العملاء – تتضمن كافة أنواع التأمين، بما في ذلك التأمين ضد الحوادث والسيارات والتأمين الصحي.

يتم استخدام موجودات ومطلوبات الشركة بصورة عامة خلال القطاعات. لم تكن هناك أي معاملات بين قطاعات الأعمال.

## 25. معلومات حول القطاعات *(تتمة)*

| | أعمال التأمين التجارية | | أعمال تأمين العملاء | | إجمالي | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ***2014*** ***ألف درهم*** | *2013* *ألف درهم* | ***2014*** ***ألف درهم*** | *2013* *ألف درهم* | ***2014*** ***ألف درهم*** | *2013* *ألف درهم* |
| إجمالي الأقساط المكتتبة | **1,609,980** | 1,295,928 | **1,021,165** | 1,110,448 | **2,631,145** | 2,406,376 |
| ناقصاً: أقساط إعادة التأمين المتنازل عنها | **(1,108,546)** | (909,979) | **(91,097)** | (93,626) | **(1,199,643)** | (1,003,605) |
| صافي الأقساط المكتتبة | **501,434** | 385,949 | **930,068** | 1,016,822 | **1,431,502** | 1,402,771 |
| صافي التغير في احتياطيات الأقساط غير المكتسبة | **(63,924)** | (47,980) | **114,119** | (6,292) | **50,195** | (54,272) |
| صافي الأقساط المكتسبة | **437,510** | 337,969 | **1,044,187** | 1,010,530 | **1,481,697** | 1,348,499 |
| إجمالي المطالبات المدفوعة | **(449,139)** | (257,705) | **(1,100,485)** | (1,017,089) | **(1,549,624)** | (1,274,794) |
| ناقصاً: حصة إعادة التأمين من المطالبات المدفوعة | **323,542** | 173,564 | **80,647** | 109,162 | **404,189** | 282,726 |
| صافي المطالبات المدفوعة | **(125,597)** | (84,141) | **(1,019,838)** | (907,927) | **(1,145,435)** | (992,068) |
| صافي التغير في المطالبات القائمة والمتكبدة والتي لم يتم إدراجها | **(298,094)** | (74,635) | **(119,210)** | 17,286 | **(417,304)** | (57,349) |
| صافي المطالبات المتكبدة | **(423,691)** | (158,776) | **(1,139,048)** | (890,641) | **(1,562,739)** | (1,049,417) |
| إجمالي إيرادات العمولة | **97,863** | 104,824 | **586** | 382 | **98,449** | 105,206 |
| ناقصاً: مصاريف العمولة المتكبدة | **(91,863)** | (76,283) | **(52,665)** | (45,695) | **(144,528)** | (121,978) |
| صافي مصاريف العمولات | **6,000** | 28,541 | **(52,079)** | (45,313) | **(46,079)** | (16,772) |
| إيرادات الاكتتاب الأخرى | **5,598** | 6,943 | **5,012** | 5,254 | **10,610** | 12,197 |
| ناقصاً: مصاريف الاكتتاب الأخرى | **(18,049)** | (12,356) | **(22,061)** | (16,514) | **(40,110)** | (28,870) |
| صافي مصاريف الاكتتاب الأخرى | **(12,451)** | (5,413) | **(17,049)** | (11,260) | **(29,500)** | (16,673) |
| صافي (مصاريف) / إيرادات الاكتتاب | **7,368** | 202,321 | **(163,989)** | 63,316 | **(156,621)** | 265,637 |
| صافي إيرادات الاستثمار والإيرادات الأخرى | | | | | **106,436** | 99,600 |
| مصاريف عمومية وإدارية | | | | | **(230,241)** | (209,225) |
| (خسارة) / ربح للسنة | | | | | **(280,426)** | 156,012 |

# إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2014

## 26. المطلوبات الطارئة والإلتزامات

| | *2014* *ألف درهم* | *2013* *ألف درهم* |
|---|---|---|
| ضمانات مصرفية | **100,907** | 96,032 |
| خطابات ائتمان | **41** | 41 |

تم إصدار الضمانات المصرفية وخطابات الائتمان أعلاه ضمن سياق الأعمال الاعتيادية.

## 27. تأثيرات التغيرات في السياسات المحاسبية

كما تم الإفصاح عنه في إيضاح 2.2، قامت الشركة بتغيير السياسة المحاسبية بشكل طوعي لإدراج احتياطي الأقساط غير المكتسبة ومصاريف العمولات وإيرادات العمولات والإيرادات الأخرى المتعلقة بأنشطة الاكتتاب.

**(أ) تأثير التغيير في السياسات المحاسبية في بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2012**

| | *في 31 ديسمبر 2012 كما تم إدراجه سابقاً* *ألف درهم* | *إعادة إدراج* *ألف درهم* | *في 31 ديسمبر 2012 معاد إدراجه* *ألف درهم* |
|---|---|---|---|
| أرباح محتجزة | 295,784 | (143,971) | 151,813 |
| موجودات عقود إعادة التأمين | 664,323 | 1,821 | 666,144 |
| مطلوبات عقود التأمين | 1,481,380 | 84,870 | 1,566,250 |
| ذمم تجارية مدينة وذمم مدينة أخرى (لمصاريف العمولات المؤجلة ومصاريف الاكتتاب الأخرى) | 883,335 | 1,044 | 884,379 |
| ذمم تجارية دائنة وذمم دائنة أخرى (لإيرادات العمولات غير المكتسبة وإيرادات الاكتتاب الأخرى) | 509,917 | 61,966 | 571,883 |

## 27. تأثيرات التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

**(ب) تأثير التغيير في السياسات المحاسبية في بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2013**

| | *في 31 ديسمبر 2013 كما تم إدراجه سابقاً ألف درهم* | *إعادة إدراج ألف درهم* | *في 31 ديسمبر 2013 معاد إدراجه ألف درهم* |
|---|---|---|---|
| أرباح محتجزة | 371,222 | (168,903) | 202,319 |
| موجودات عقود إعادة التأمين | 962,485 | (6,130) | 956,355 |
| مطلوبات عقود التأمين | 1,880,766 | 87,316 | 1,968,082 |
| ذمم تجارية مدينة وذمم مدينة أخرى (لمصاريف العمولات المؤجلة ومصاريف الاكتتاب الأخرى) | 1,009,083 | (3,869) | 1,005,214 |
| ذمم تجارية دائنة وذمم دائنة أخرى (لإيرادات العمولات غير المكتسبة وإيرادات الاكتتاب الأخرى) | 541,567 | 71,588 | 613,155 |

نتج عن تغيير السياسة المحاسبية نقص في الأرباح للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 بقيمة 24,932 ألف درهم.

# عناوين

مكاتبنا

## المكتب الرئيسي وفروع الشركة

### المقر الرئيسي
مقر شركة أبوظبي الوطنية للتأمين الرئيسي
ص.ب. 839 – أبوظبي
هاتف: 4080100 02
فاكس:4080604 02
البريد الإلكتروني: adnic@adnic.ae

### فرع المصفح
القرية مول
قرية العمّال
مصفح M24
مكتب رقم (A07 وGF-A11)
ص.ب. 92572 – أبوظبي
هاتف: 4080696 02
فاكس: 4080690 02

### فرع العين
مبنى سعادة خلف بن أحمد العتيبة
الشارع العام (شارع زايد الأول)
ص.ب. 1407 – العين
هاتف: 7641834 03
فاكس: 7663147 03

### فرع دبي
برج المريخي، شارع آل مكتوم
ص.ب. 11236 – ديرة
هاتف: 5154850/1/2/3/4 04
فاكس: 5154910 04

### فرع الشارقة
برج الحصن، معرض رقم 2، مبنى رقم 617/A
شارع الاتحاد،
ص.ب. 3674 – الشارقة
هاتف: 5683743 06
فاكس: 5682713 06

## مراكز البيع والخدمة

### مركز مطالبات المركبات وخدمات البيع في شارع السلام
برج الزبارة، الطابق الأرضي، شارع السلام
ص.ب. 3275 – أبوظبي
هاتف: 4080400 02
فاكس: 4080699 02

### مكتب أبوظبي
مديرية المرور والدوريات بشرطة أبوظبي – قسم معاينة المركبات
هاتف: 4448611 02
فاكس: 4447872 02

### مكتب المصفح
رقم M42، منطقة المصفح الصناعية
مكتب تسجيل المركبات الثقيلة، أبوظبي
إدارة المرور
هاتف: 5511382 02
فاكس: 5511382 02

### مكتب السمحة للمرور
محطة أدنوك – السمحة
هاتف: 5620162 02
فاكس: 5620162 02

### مكتب مدينة زايد
مديرية المرور والدوريات بشرطة أبوظبي – مكتب تسجيل المركبات الثقيلة
هاتف: 8841577 02
فاكس: 8841577 02

### مكتب الرويس
محطة أدنوك الرئيسية – مدينة الرويس
هاتف: 8772123 02
فاكس: 8772123 02

### مكتب العين
مديرية المرور والدوريات بشرطة العين – زاخر
هاتف: 7828666 03
فاكس: 7663147 03

### مكتب مزيد
مديرية المرور والدوريات بشرطة أبوظبي
هاتف: 7824250 03
فاكس: 7663147 03

### مكتب حدود الغويفات
هاتف: 8723080 02
فاكس: 8723080 02

### مكتب مدينة خليفة
C9، الطابق الأرضي، مجمع اتحاد بلازا
هاتف: 5568048 02 /4080547 02
فاكس: 5567697 02